

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

السيد راستيسلاف غابرييل انتخب مقررا للجنة الأولى
بالتزكية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

انتخاب المقرر

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم بتهنئاتي
الحارة إلى السيد راستيسلاف غابرييل على انتخابه مقررا
للجنة الأولى، وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على
المنصة.

يسرني أن أشير إلى أن اللجنة، باستكمال انتخاب
أعضاء مكتبها، قد أعادت تأكيد أهمية النمط المتمثل في
تداول منصبي الرئيس والمقرر بين مختلف المجموعات الإقليمية
المنشأة في السنة الماضية.

تكون اللجنة الآن قد اختتمت نظرها في انتخاب
أعضاء مكتبها.

المناقشة العامة (تابع)

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):
سيدي الرئيس، إن وفد بنغلاديش يهتكم على انتخابكم

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج العمل
والجدول الزمني المتفق عليه، ستنخب اللجنة أولا مقررها ثم
تواصل مناقشتها العامة.

لعلكم تتذكرون أن اللجنة، في جلسيتها الثانية
والثالثة المعقودتين في ١٤ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/
أكتوبر، انتخب السيدة بيترا سينباور ممثلة النمسا، والسيد
ألبرتو غواني ممثل أوروغواي والسيد عبد القادر مسدود ممثل
الجزائر نوابا للرئيس. وقررت أيضا إرجاء انتخاب المقرر إلى
موعد لاحق. واليوم، يسرني أن أبلغكم أنه، نتيجة عن
المشاورات التي أجريت داخل مجموعة دول أوروبا الشرقية،
عينت تلك المجموعة السيد راستيسلاف غابرييل ممثل
جمهورية سلوفاكيا مرشحا لمنصب مقرر اللجنة الأولى.

وبما أنه لا توجد ترشيحات أخرى، وإذ نتذكر
المادة ١١٣ من النظام الداخلي والممارسة المتبعة، سأعتبر أن
اللجنة ترغب في الاستغناء عن الاقتراع السري وإعلان أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

من واقع التقرير الأرقام الأخيرة التي تشير إلى أن النفقات العسكرية في العالم ازدادت في عام ١٩٩٩ لأول مرة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعلى الرغم من حدوث بعض التقدم في خفض الأسلحة النووية، فإن هناك ما يدعو إلى قلق المجتمع الدولي العميق حيال الخطر المستمر الذي تشكله هذه الأسلحة.

ومما يدعو للأسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن في دورته التي اختتمت مؤخرا من الشروع في عمل مضموني، لفشله في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وبالتالي، فلا توجد حماية من الانتشار النووي، وثمة ما يشير إلى أن عدد دول العتبة قد يتزايد. كذلك، فإن الجدل حول الانتشار الرأسي قد ازداد حدة نتيجة عن التجارب دون الحرجة.

ومع ذلك، فهناك توافق ملموس ومتزايد في الآراء على المستوى الدولي يؤيد القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وأن تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها واعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هما من التطورات الأخيرة التي تبعث على التفاؤل في هذا الصدد. وإن نداء لاهاي من أجل السلام الذي يدعو إلى نزع صفة الشرعية عن الحرب إنما يعكس ضمير البشرية. كما يعد الاتفاق على بدء المفاوضات بشأن معاهدة إيقاف إنتاج المواد الانشطارية خطوة إلى الأمام، وبالمثل بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومن الأهمية بمكان الآن أن تحظى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية ومقاصدها المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالقبول العالمي. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة

رئيسا لهذه اللجنة. ونتوجه إليكم بتحياتنا وتهانينا الخاصة بوصفكم بلدا جارا لبلدنا. ونؤكد لكم دعمنا الكامل. ونحن واثقون من أن مداولاتنا تحت قيادتكم الماهرة ستكون مثمرة.

ونعرب أيضا عن شكرنا وتقديرنا لوكيل الأمين العام جاينانتا دانابالا على عرضه الشامل الذي غطى شتى المسائل المعروضة على هذه اللجنة.

وأود هنا أن أنوه بالدور الهام الذي لا يمكن إنكاره والذي أداه المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في ميدان نزع السلاح. فإن أفراد المجتمع المدني، من خلال إسهامهم البناء، قدموا إسهاما قيما في مختلف المبادرات المتعلقة بتزع السلاح النووي والتقليدي، مع النجاح الكبير في مجالات الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة. وينبغي للمجتمع المدني أن ينال دعمنا الكامل في مسعاه لتقوية يد الأمم المتحدة في تعزيز نزع السلاح العام والكامل.

وفي الوقت الذي نشارك فيه في هذه المناقشة العامة، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام بنغلاديش بهدف نزع السلاح العام والكامل، وهو قاطع. وينبثق هذا الالتزام من التزامنا الدستوري. فتقيدنا بالمعاهدات الأساسية لتزع السلاح إنما ينطلق من ذلك. وتوخيا لهذه الغاية، فقد أيدنا وسنؤيد على الدوام كل الجهود الرامية إلى نزع السلاح الكامل والشامل، بما في ذلك القضاء الناجع على كل الأسلحة النووية. وتبقى بنغلاديش بوصفها عضوة نشطة في مؤتمر نزع السلاح ملتزمة بالإسهام في المناقشات والمداولات والمفاوضات الأساسية المتعلقة بمختلف المسائل ذات الصلة بتزع السلاح وعدم الانتشار.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره بشأن عمل المنظمة، فإن نزع السلاح من العناصر الحاسمة في استراتيجية الأمم المتحدة للسلام والأمن. ومن دواعي قلقنا أن نلاحظ

مع التصريحات التي أدلى بها رئيسا حكومتيهما، ومن ثم إخلاء المنطقة من التنافس النووي.

وتمشيا مع الموقف الثابت لحركة عدم الانحياز، تسعى بنغلاديش إلى إبرام معاهدة حظر إجراء التجارب النووية تكون عالمية ويكون من الممكن التحقق منها بصورة فعالة وتنص على انعدام القدرة التفجيرية، وذلك بهدف تحقيق المبادئ والأهداف المتوخاة من عدم الانتشار النووي. وبوصفنا بلدا من أقل البلدان نموا، فإن قلق بنغلاديش ينصرف في المقام الأول إلى الالتزامات المالية التي ستقع على كاهل الدول الأطراف والتي ستترتب على تنفيذ المعاهدة، وتشمل تكاليف اللجنة التحضيرية للمعاهدة، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية ونظام التحقق، بما في ذلك نظام الرصد الدولي للمعاهدة والأمانة الفنية. وقد سبق لبنغلاديش بوصفها منسقة لأقل البلدان نموا، أن أعربت عن قلقها بهذا الشأن في مؤتمر نزع السلاح والمحافل الأخرى ذات الصلة.

وبنغلاديش بوصفها طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تدرك مسؤولياتها تماما وتحمل التزاماتها بشكل جدي. ومن خلال عدم استحداث أو حيازة أو تكديس أسلحة بيولوجية، تكون بنغلاديش قد امتثلت لأحكام الاتفاقية امتثالا كاملا. وإن التقيّد التام بالاتفاقية من قبل الدول كافة من شأنه أن يكون الضمان النهائي الذي يكفل القضاء الناجع على الأسلحة البيولوجية. من ثم، هناك حاجة واضحة إلى إنشاء نظام امتثال يُعول عليه.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن بنغلاديش كانت من البلدان الأولى التي وقعت عليها، وعلى الرغم من أنه لا توجد لديها برامج أو منشآت للأسلحة الكيميائية، فقد صدقنا على الاتفاقية في نيسان/أبريل ١٩٩٧. غير أن التصديق على الاتفاقية لن يكون له مغزى

النووية والدول التي لديها القدرة على إنتاجها في أقاليم العالم كافة أن تسعى بنية حسنة في المفاوضات المؤدية إلى تحقيق الهدف المنشود للقضاء التام على الأسلحة النووية.

إن السهولة التي تتوفر بها الأسلحة الصغيرة من خلال نقلها وتصنيعها وتداولها بصورة غير مشروعة أمر يبعث على القلق الشديد. وإن وفدي يشاطر تماما الشعور بالقلق على الصعيدين الإقليمي والدولي لسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مما يؤدي إلى تصعيد الصراعات وتقويض الاستقرار السياسي فضلا عن أثره المدمر على السلم والأمن. إن توافر الإمدادات من أدوات الصراع سهلة الاستخدام هو المسؤول عن حقيقة أن ما يقدر بنسبة ٩٠ في المائة من الوفيات والإصابات في الصراعات المسلحة يكون بين المدنيين، و ٨٠ في المائة منهم نساء وأطفال، وهو ما يصيب المرء بالفزع. وتتفاقم هذه المشكلة من جراء عدم وجود معايير عالمية أو مستويات للحد من مثل هذا التكديس أو النقل. وتتوقع أن يتمخض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، الذي سيعقد خلال العام المقبل، عن اتخاذ إجراءات فعالة لكفالة عدم تهديد مثل هذه الأسلحة للأمن البشري.

وقد اعتمدت معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية بتصويت إيجابي ساحق في الدورة الخمسين للجمعية العامة. فقد صوت ١٥٨ بلدا لصالح القرار، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ووقعت بنغلاديش على هذه المعاهدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وصدقت عليها في آذار/مارس من العام الحالي. ونحث جميع البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء. وبنغلاديش، بوصفها إحدى دول جنوب آسيا، تأمل أن تنضم الهند وباكستان إلى هذه المعاهدة قريبا، تمشيا

عن المركز لا يتضمن أية بوادر إيجابية تشير إلى نقل المركز إلى كاتماندو. والتعلل بالقيود المالية لا يبدو مقبولا. ولم يشر التقرير مطلقا إلى الموارد المالية المطلوبة. ونود أن نعرف من الأمانة العامة ما هي المتطلبات المالية اللازمة لأن يعمل المركز من كاتماندو، حتى يمكن معالجة الأمر بالصورة المناسبة.

ختاما لكلمتي، هل لي أن أقول إن نزع السلاح ينبغي ألا ينظر إليه بوصفه غاية في حد ذاتها. وينبغي أيضا أن يلهما الدافع النبيل لترع السلاح - إنقاذ البشرية من بلاء الحرب والدمار - بأن نتشغل أغلبية الكائنات البشرية من هاوية الفقر والحرمان. المدخرات المتوفرة من تخفيض ضئيل في النفقات العسكرية للدول العظمى يمكن أن تُسهم بدرجة كبيرة في تنمية البلدان النامية. ويمكن لمثل هذه التخفيضات الطوعية في النفقات على الأسلحة أن تزيد من أرباح الاستثمارات في تحسين أحوال فقراء العالم. يجب أن نسعى إلى تحقيق هذا الهدف بتصميم وإخلاص.

السيد وييسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
يود الوفد الإندونيسي الإعراب عن قنائه لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة مداولاتنا. إننا واثقون بأنه تحت إدارتكم سيتم إحراز تقدم كبير في التعامل مع القضايا الهامة في جدول أعمالنا. ونقدم قنائنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جاياتشا دانابالا، على بيانه الواضح حول قضايا نزع السلاح والأمن المختلفة.

من الحقائق البديهية أنه في مطلع الألفية الجديدة يظل التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية واقعا صارخا. وعلى الرغم من التخفيضات، يبقى ٣٥ ألف سلاح نووي في ترسانات الدول الحائزة على أسلحة نووية، والعديد منها في حالة تأهب. يجب أن نُقر بحقيقة أن هذه الأسلحة تُشكل الخطر الرئيسي على الأمن وبقاء البشرية. إلا أنه مما ينطوي

إلا إذا انضمت إليها البلدان الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية. وإننا نؤكد ضرورة التقيد بالاتفاقية عالميا ونناشد الدول كافة التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وفي عالم اليوم، يمثل نزع السلاح الإقليمي تحديات جديدة. فسباق التسلح المستمر، والمرتبط بالمشاكل المعلقة دون حل، بات يشكل تهديدا قويا للأمن ويستنزف موارد هائلة للعديد من البلدان كان يمكن أن تستثمر في التنمية الاقتصادية. وإننا نعتقد أنه على الرغم من أن إجراءات بناء الثقة على المستوى الإقليمي يمكن أن تحقق تقدما كبيرا، فإن نزع السلاح الإقليمي الحقيقي سيعتمد إلى حد كبير على التفاهم على الصعيد العالمي ومبادرات شجاعة من جانب الدول العظمى.

وإننا نعلق أهمية كبيرة في هذا الصدد على مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم والتنمية. ويلج وفد بلادي على الدوام على ضرورة تقديم الدعم والموارد الكافية لهذه المراكز، بما في ذلك المركز الخاص بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، كيما تكون أكثر فعالية في النهوض بالحوار بشأن نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وفيما يتعلق بالمركز الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فإن آراء بنغلاديش معروفة جيدا. فما زلنا نشعر بالأسف الشديد لأن المركز لا يعمل من مقره في كاتماندو، رغم القرارات المتكررة للجمعية العامة في هذا الصدد، وإنه يدار من هنا من نيويورك. ولا يوجد سبب يبرر إدارة المركز من نيويورك. وهنا، أود أن استرعي انتباهكم إلى بيان وزير خارجية نيبال في المناقشة العامة في الجلسة العامة خلال الشهر الماضي، حيث أكد بصورة قاطعة أن نيبال مستعدة كل الاستعداد للوفاء بالتزاماتها التي تليها استضافة هذا المركز في كاتماندو. ونعرب عن أسفنا لأن تقرير الأمين العام

التجارب النووية، والشكوك المحيطة بإبرام معاهدة لحظر استخدام المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وخطط إنشاء نظام دفاعي وطني مضاد للقذائف، هدد بإبطال اتفاقات التحكم بالتسليح القائمة وبإطلاق سباق تسلح نووي جديد وتقويض معاهدة عدم الانتشار.

ورغم وجود شكوك مستمرة طويلا حول نتيجة مؤتمر الاستعراض فإنه اتخذ مقررات ذات طبيعة واسعة النطاق. ومما لا شك فيه أن النقطة البارزة فيها كانت اعتماد خطوات عملية من أجل الجهود المنظمة والتدرجية لتنفيذ مقرر ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وبالنسبة لإندونيسيا، توفر هذه الخطوات العملية المعايير لتحديد التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على نُهج جديدة نحو القضايا النووية والقضايا المتعلقة بها. ومن أكثر ما شملته هذه النُهج الجديدة تميزا تنفيذ ستارت الثانية وإبرام معاهدة ستارت الثالثة في أقرب وقت ممكن، وتقليل دور هذه الأسلحة الاستراتيجية مستقبلا في الترسانات الأمنية، بحيث يُقلل خطر استخدامها إلى أدنى حد، وإجراءات بناء الثقة لخفض المخاطر النووية، وتقدير الإسهام في القضاء على الأسلحة النووية الذي أحرزه الرأي الاستشاري لحكمة العدل الدولية. وبالتالي قدم التقدم المحرز، ومعه الاتفاقات المعقودة حول النواحي الإجرائية لمؤتمر الاستعراض القادم، توجيهها للجهود التي كانت محتضرة في السنوات السابقة وولدت إحساسا بالتفاؤل إزاء مستقبل المعاهدة.

ومع ذلك، لم يُصاحب الالتزام المطلق بالقضاء على الترسانات النووية إطار زمني، وأحيل هذا الالتزام مرة أخرى إلى مستقبل بعيد وغير محدد. ونتيجة عن ذلك، تملص من مسائل حرجة تتعلق بنطاق وسرعة تقدم المفاوضات التي تُفرضي إلى نزع السلاح النووي. وينبغي أن يمسد الالتزام الصادق الطريق نحو المزيد من التخفيضات الكبيرة ومن ثم

على المفارقة أن الآمال التي أوجدها المجتمع الدولي من أجل السلام النووي ما زالت مستعصية على التحقيق.

وبعد معاهدة القوات النووية متوسطة المدى تم إحراز بعض التقدم في إزالة الترسانات النووية، بمقتضى نصوص معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى). وتصديق الاتحاد الروسي على ستارت الثانية في نيسان/أبريل الماضي فتح الطريق أمام تحقيق تخفيضات أكبر في الأسلحة الاستراتيجية. وهناك انخفاض مستمر في عدد الأسلحة النووية المنشورة. ولقد أعلنت بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية أنها لم تعد تنتج مواد انشطارية وأنها اتخذت خطوات لخفض التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية.

ولكن، للأسف، عادت الأسلحة النووية للظهور المقلق. وفي حقيقة الأمر، وصل تحقيق مزيد من التخفيضات إلى حالة تجمد فعلي. وبدلا من المزيد من التخفيضات الكبيرة، تقوم بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية بتعزيز مخزونها وتوطيد البنية الأساسية لإنتاج أسلحتها. والتصميمات الحديثة لا يتم الحفاظ عليها فحسب بل يجري تحسينها إلى أسلحة أكثر تطورا. ويستمر التركيز على إعطاء تبريرات جديدة لمواصلة امتلاك الأسلحة النووية بدلا من إزالتها. ونتيجة عن ذلك، لم تمثل الدول الحائزة على الأسلحة النووية بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتجاهلت التزاماتها نحو الجهود المنظمة والتدرجية للقضاء على الأسلحة النووية بشكل شامل، وفقا للمقررات التي اتخذها مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن ثم، عُقد مؤتمر استعراض المعاهدة في أيار/مايو الماضي في مناخ مقلق يفاقمه الجمود في عملية ستارت والشكوك المحيطة بسرمان مفعول معاهدة الحظر الشامل على

النووية، وسيؤدي إلى إعادة تقييم المذاهب النووية وإعادة تقييم مواقع القوات، مما يزيل الشكوك ويُعزز التعاون.

وستفتح التخفيضات أحادية الطرف آفاقاً جديدة للحد من الأسلحة وتعزز الاتفاقات الثنائية. وستعزز معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية شرعية معاهدة عدم الانتشار وتكمل معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية من خلال تسهيل خفض المخزونات ومنع إنتاج مواد انشطارية جديدة. وينبغي تعزيز هذه الإجراءات بتثبيت عدم الرجوع عن عملية نزع السلاح النووي، والحفاظ على ما يُسمى بالاستقرار الاستراتيجي، وتجنب استحداث أسلحة مزعزعة للاستقرار، وتحديد العناصر الرئيسية لحظر الأسلحة النووية، بما فيها متطلبات التحقق.

والأهم من كل شيء أن المقترحات المطروحة من بلدان أو مجموعات من البلدان، بما في ذلك مجموعة الـ ٢١، تدعو إلى إجراء مداولات مفتوح باب المشاركة فيها حول مقترحات سابقة وحالية ومستقبلية بشأن القضايا النووية والمسائل المتصلة بها تجرى تحت رعاية متعددة الأطراف. وفي الألفية الجديدة، ستزداد أهمية مؤتمر نزع السلاح، مما يوطد مكانته الحقيقية باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف والوحيد المعني بقضايا نزع السلاح.

وبغية المضي قدماً بالاتفاقات التي تم التوصل إليها والنهوض بمجدول أعمال نزع السلاح، أصبح عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح مسألة حتمية. وقد ظهرت بعض بوادر التحرك إلى الأمام بالنسبة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد تلك الدورة الاستثنائية الذي كان قد واجه عقبات في الماضي. إن إندونيسيا - من واقع مكانتها الممتازة بوصفها رئيسة الفريق العامل المنبثق عن هيئة نزع السلاح والمعني بتلك الدورة الاستثنائية الرابعة وذلك في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام

تعزيز الجهود نحو القضاء التام على هذه الأسلحة. علاوة على ذلك، لا يمكن التفكير في تقليص دور الأسلحة النووية بشكل واقعي ما دامت المبادئ الاستراتيجية بدون تغيير. وما دامت الأسلحة النووية أساس أمن التحالفات العسكرية. ويتعارض تماماً مع موقف بلدان عدم الانحياز التأكيد مجدداً على البدء باستعمال الأسلحة النووية، والدور الأمني لهذه الأسلحة، وحتى فائدة هذه الأسلحة كرادع للهجمات غير النووية. وكما ذكر الأمين العام في تقريره إلى جمعية الألفية:

”... استمرار الدول الحائزة لأسلحة نووية في التأكيد على أن وجود هذه الأسلحة في حوزتها يُعزز الأمن بينما يُشكل وجود هذه الأسلحة في حوزة غيرها تهديداً للسلام العالمي لا يُساعد على تحقيق هدف عدم الانتشار النووي“.

ولا يوجد أي اتفاق يتناول الترسانات النووية التعبوية التي تمثل أكثر من نصف المخزون العالمي للرؤوس الحربية النووية. وبالرغم من أنه تم تكوينها في إطار الحرب الباردة فإنها ما زالت في وضع التأهب، وهو الوضع الذي فقد منطقته. لقد جعل استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية من أجل الأمن هذه الأسلحة شيئاً زائداً. فلديها الآن قيمة عسكرية ناقصة وأصبحت في الحقيقة عتيقة. ومع ذلك، ينبغي أن يبدأ نزع السلاح النووي الحقيقي بالقضاء على هذه الأسلحة المزعزعة للاستقرار، التي يمتلئ وجودها ذاته بمخاطر استعمالها سهواً أو بدون إذن.

وتدعو مقتضيات فترة ما بعد الحرب الباردة أيضاً إلى الشفافية فيما يتعلق بعدد الأسلحة والمواد النووية. وسيعزز إعلان حجم المخزونات، ومعها البلوتونيوم واليورانيوم المخصَّب، الشفافية العامة لبرامج الأسلحة النووية، وسيمثل هذا إجراء قيماً لبناء الثقة. وسيعزز هذا أيضاً مبادرات أخرى، مثل الزيارات لمنشآت الأسلحة

الصعيد العالمي بصورة مترادفة فيما بينها. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تتوخى الجهود التي ستبذل في المستقبل في ميدان الحد من الأسلحة خدمة المصالح والشواغل المشروعة لجميع الدول في الألفية الجديدة.

وأود أن أضيف كجملعة عرضية أن الجمعية العامة قامت بخطوة هامة خرجت فيها عن الممارسة التي تتبعها هيئة نزع السلاح وتحدد فيها فترة ثلاث سنوات فقط للنظر في أي قضية، فكلفت تلك الهيئة بأن تحدد نظرها في هذه القضية لسنة رابعة متوالية على نحو غير مسبوق. ويعبر ذلك عن الأهمية التي تعلقها أغلبية ساحقة من الدول على أن الدعوة لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة في وقت مبكر جاءت في توقيت حسن ومناسب على حد سواء. لذلك يظل وفد بلادي يأمل بأن ذلك يمكن أن يتحقق. ونحن نرى أن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة بمشاركة جميع الدول الأعضاء سيكون في صالح جميع البلدان باعتباره جهداً يرمي إلى الحد من الأسلحة والقضاء عليها من خلال جدول أعمال متوازن من شأنه أن يضمن تحقيق نتائج موضوعية. وهذا يتطلب وجود نهج مرن وبناء لضمان نجاح مساعيها. والفشل، من الناحية الأخرى، من شأنه أن تكون له نتائج سلبية بالنسبة لقضية نزع السلاح، وقد يؤدي إلى المخاطرة بتأخير العمل إلى مستقبل يفتقر إلى اليقين. إن خبرتنا الجماعية في مجال الحد من الأسلحة تتيح لنا دليلاً هاماً على أن عدم اغتنام الفرص السانحة يمكن أن يؤدي إلى حالات تأخير مؤسفة.

ومن المشاكل الرئيسية التي واجهت السلام والأمن خلال العقد المنصرم مشكلة تكديس الأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة ليست في حد ذاتها السبب في الصراعات التي تستخدم فيها، فإن سهولة الحصول عليها بصورة مفرطة وغير مقيدة قد أذكت العنف وزعزعت استقرار الدول والمجتمعات المشحونة بالفعل

١٩٩٩ - قد لاحظت التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف تلك الدورة وجدول أعمالها، جدول الأعمال والأهداف التي كانت تشكل العقبات التي أعاقت عقد تلك الدورة، وفيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق يقرب من توافق الآراء بشأن تلك القضايا. وتشمل تلك الأهداف إجراء استعراض وتقييم للوضع الدولي في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبذل الجهود لاستخلاص الدروس من المساعي السابقة، وتحديد سبل ووسائل التصدي للتحديات الجديدة، ووضع خطة عمل متفق عليها للمستقبل من شأنها أن تعزز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح. وفيما يتعلق بجدول الأعمال، ينبغي أن تناقش في تلك الدورة الاستثنائية جميع القضايا ذات الصلة بترع السلاح والأمن الدولي بما في ذلك الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية من كل جوانبها.

وبينما تأخذ تلك الدورة الاستثنائية في اعتبارها شتى المحاولات الرامية إلى الحد من التسلح في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فإنها ستعمل على تنظيم تلك المساعي، وتقييم مدى تنفيذ أو عدم تنفيذ المقررات والقرارات وأحكام المعاهدات، وستتيح لنا فرصة لإنهاء سباق التسلح الذي لا يتوقف ولتحقيق نزع السلاح. وفي هذه المساعي، ستؤدي تقارير هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح فضلاً عن استعراض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وحالة المفاوضات في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف إلى توفير مدخلات هامة.

وعلى ذلك فإن المهمة التي تواجه تلك الدورة الاستثنائية الرابعة ستتمثل في تحقيق تقدم فيما يتعلق بالقضايا التي لها متضمنات عالمية، وذلك بوضع إطار شامل وعريض للأولويات في مجال الحد من الأسلحة على أساس تحقيق الأمن لجميع الدول من خلال نزع السلاح. ومن شأن ذلك أن يستلزم ذلك تحديد تدابير لترع السلاح على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية، والأهم من ذلك على

وتصديرها وحيازتها لأغراض الأمن الوطني المشروعة، فليس من المناسب السعي إلى حظر جميع أنواع الأسلحة. ويجب بالأحرى أن يحتوي ذلك البرنامج على مبادئ يؤدي تنفيذها إلى تخفيض ومنع الاستخدام العشوائي وغير المشروع لهذه الأسلحة، التي ما فتئت تسبب معاناة ضخمة للعديد من الشعوب وقطا طويلا. وينبغي أن تحدد هذه المبادئ الإجراءات والتدابير التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء المعنية.

وفي هذا الصدد، استضافت حكومة إندونيسيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع حكومة اليابان، الحلقة الدراسية الإقليمية لجاكرتا المعنية بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي عقدت في شهر أيار/مايو الماضي. وقد ركزت تلك الحلقة الاهتمام على حجم ونطاق الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتدابير اللازمة لمكافحة ذلك الاتجار غير المشروع، ودور الأمم المتحدة في جمع المعلومات ومقارنتها وتقاسمها ونشرها.

وفي التعامل مع هذه القضية، ارتئي أن من الضروريات الحتمية وجود تعاون داخل الأقاليم وفيما بينها، خصوصا في مجال تقاسم المعلومات وتنسيقها، وإقامة شبكة متشابكة للتعاون الأمني، وكذلك وضع ضوابط قانونية وهيكل تنظيمية. وسيكون من الضروري في الوقت نفسه أن تقوم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بتعزيز الآليات الحالية الإقليمية ودون الإقليمية بغية التصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وزيادة التعاون فيما بينها. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من أن منطقة جنوب آسيا أقل تأثرا بهذه المشكلة فإنه لا يمكن في عصر العولمة هذا أن يكون هناك أي بلد أو منطقة فرعية بمنأى عن النتائج السلبية العميقة عن هذا الاتجار غير المشروع.

باضطرابات سياسية واجتماعية وعرقية. ويخشى أن يزداد الشعور بالتأثير الكامل لهذه الظاهرة في السنوات المقبلة.

وفي ظل هذه الخلفية، سيطلب إلى المؤتمر الدولي القادم المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة أن يتناول عددا وافرا من القضايا المترابطة. وتتجاوز التعقيدات المصاحبة لتحديد الأسلحة الصغيرة الصكوك التقليدية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتدعو إلى إيجاد نهج شامل. ولا بد من جعل ديناميات نزع السلاح تتلاقى مع ديناميات اتقاء الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. ويجب أن يحدث في وقت متزامن السعي إلى تحقيق التدابير الوقائية، مثل تقييد تداول الأسلحة الحالية، والتدابير التفاعلية مثل جمع الأسلحة وتدميرها. ولا بد من معالجة مشاكل الأمن، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وتحقيق التنمية بطريقة متكاملة وتدرجية. وينبغي منع تدفقات الأسلحة الجديدة من خلال ممارسة ضوابط مراقبة فعالة في مناطق الحدود، بغية الحيلولة دون ظهور صراعات جديدة، نظرا لأن الاتجار غير المشروع لا يحترم الحدود الوطنية أو الإقليمية.

ونظرا للطبيعة الشاملة لهذه المشكلة، فإن وجود إطار عالمي يشدد على معايير ومسؤوليات عالمية جديدة يمكنه أن يشمل مختلف وجهات النظر، ويستجيب لبرامج محددة دون إقليمية، ويكفل التماسك والثبات في الجهود الدولية. فالجهود العالمي وحده هو الذي يمكنه أن يتفادى حدوث تحول في التركيز وتمييع في الجهد على نحو ما نشهده في العديد من الجهود المبذولة حتى الآن؛ ويمكنه أيضا أن يولد الموارد ويوزعها بقدر أكبر من الفعالية، ويضع برامج ليست موضوعة على الصعيد الوطني ويوفر الروابط فيما بينها.

وما نحتاج إليه هو جدول أعمال استشاري المنحى وبرنامج عمل يضع معايير عالمية تنفذها جميع الدول الأطراف. وبالنظر إلى حقيقة أن هذه الأسلحة يتم إنتاجها

من المجتمع الدولي ولا سيما الدول الحائزة على السلاح النووي أن تبذل جهوداً إضافية في إطار من الشفافية لأجل تخفيض ترساناتها على المستويين الثنائي والجماعي لمواجهة التحديات المتواصلة التي تواجه نظام عدم الانتشار النووي.

إن الأمن هو حق مشروع لكافة دول العالم، ويجب أن لا يقتصر على معالجة جوانب التسليح المخطور فحسب، وإنما على تعزيز آليات التعاون الدولي في مجالات عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية، وهو ما يستدعي من دول المجتمع الدولي الالتزام بالمعايير التي من شأنها أن تساعد على إحراز التقدم المنشود في هذا الشأن. كما نعتبر أن الترتيبات الأمنية الإقليمية والدولية في مجال شفافية التسليح خطوة فاعلة ذات أولوية باتجاه تعزيز تدابير بناء الثقة والتعايش السلمي وحسن الجوار.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي انضمت إلى معاهدات حظر الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية تعزيزاً لعالميتها، تعتبر أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل رافد هام لتخفيف حدة التوترات والتزاعات وسباق التسليح الإقليمي. وعليه فإننا ندعو مجدداً إلى أن تصبح منطقة الشرق الأوسط بم في ذلك الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية، ونطالب المجتمع الدولي بدعوة الحكومة الإسرائيلية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع كافة منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والأخرى الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي السادس لعام ٢٠٠٠.

إننا نتطلع بتفاؤل إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمزمع عقده عام ٢٠٠١ لما له من أهمية في تشجيع

وأخيراً، أصبحت عمليات بدء حوارات وعقد اجتماعات ومؤتمرات من الطرائق الهامة للنهوض بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن المسائل المتصلة بخفض الأسلحة والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلادي على البرامج التي يضطلع بها المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في كاتماندو طيلة أكثر من عشر سنوات. فقد سهلت هذه البرامج مهمة استكشاف آفاق جديدة ومجالات محددة لمفاوضات واتفاقات ممكنة، وبذلك فإنها تكون قد عززت من فرص النجاح لعملية نزع السلاح. لهذه الأسباب، ينبغي أن تستمر أنشطة هذا المركز.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة):

السيد الرئيس، يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أقدم إليكم ولأعضاء المكتب بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، كما نرحب ببيان وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح الذي ألقاه بالأمس لما تضمنه من استعراض قيم في مجالات الأسلحة المخطورة والأخرى المؤثرة على السلم والأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

إن نهاية الحرب الباردة ساهمت بإيجابية في تخفيض الترسانات النووية خلال السنوات الماضية، فضلاً عن المساعي والجهود الأحادية والثنائية التي تبذلها الدول الحائزة لهذه الأسلحة، إضافة إلى النتائج الإيجابية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ والذي وافق بالإجماع على مجموعة من الخطوات العملية التي تعزز من دور هيئة نزع السلاح بالتخلص التدريجي من هذه الأسلحة، ولكن بالرغم من هذه التطورات الإيجابية إلا أن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لترع السلاح والذي انعقد مؤخراً في جنيف لم يتوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل لمعالجة عملية الحظر النووي، الأمر الذي لا يتفق مع توصيات وقرارات المؤتمر الاستعراضي وبيان قمة الألفية، مما يتطلب

وفي بياننا الذي أدلينا به أمام اللجنة في العام الماضي، علّقنا على تعميق الأزمات في العلاقات الدولية وعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وعلى عجز المحافل المتعددة الأطراف إلى حد كبير عن معالجة بعض المشاكل الأساسية في عالم اليوم. ونجدد في هذا السياق الإعراب عما يساورنا من القلق للآثار السلبية التي ينطوي عليها استحداث منظومات الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، وربما نشرها، بالنسبة لترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ونتمسك باعتقادنا الراسخ بضرورة مشاركة المجتمع الدولي بأسره لتحقيق السلام والأمن الدوليين. فلا غنى عن المشاركة المتعددة الأطراف. ومع أننا قد أهدرنا بعض الفرص المتاحة لدفع جهودنا قدماً، فقد شددت بعض الأحداث هذا العام من عزيمتنا وإيماننا وجددت تصميمنا لإزاء هذه المسائل.

وتمثل أول هذه الأحداث في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وبينما كان التشخيص العام قائماً، فقد تمخض المؤتمر عن حل توفيقى كان التوصل إليه عسيراً ولكنه فاق توقعات الكثيرين. وكان أهم ما تحقق من إنجازات هو التعهد السياسي الصريح من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية وتنفيذ برنامج عمل يتضمن بعض الخطوات العملية التي يعزز بعضها بعضاً ويلزم اتخاذها على نحو متعدد المسارات. وسيشكل التقدم الذي تحرزه الدول الحائزة على الأسلحة النووية في الوفاء بهذه الالتزامات المحك على مدى السنوات الخمس القادمة.

وتمثل حدث آخر في نجاح الاجتماع الثاني الذي عقدته مؤخرًا الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وما زالت اتفاقية حظر الألغام تفرض مقاييس جديدة يبتدئ بها في مجال نزع السلاح. ففي غضون أقل من

وعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة من جميع جوانبها مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات والظروف السائدة لكل منطقة إقليمية.

ما زالت بعض المناطق الإقليمية في العالم تواجه عدداً من التزايدات وحالات الاحتلال خاصة في القارة الأفريقية والآسيوية والتي أثرت بدورها على السلم والأمن الإقليميين والدوليين والعلاقات بين دول الحوار، وعليه فإن السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي لن يتحقق في ظل مواصلة بعض من دولها امتلاك الأسلحة المحظورة وغير التقليدية، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في خلق خلل واضح في التوازنات العسكرية والأمنية الاستراتيجية في المنطقة، واستناداً إلى ذلك فإننا نؤكد مجدداً أن تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، يتطلب تعزيز الحوار الثنائي والجماعي البناء بين دول المنطقة والمستند على مبادئ حسن الحوار وتدابير بناء الثقة واحترام سيادة القانون الدولي والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة في حل النزاعات القائمة، ومعالجتها بالوسائل والطرق السلمية استناداً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

وختاماً فإننا نتطلع أن يسود العالم عهد جديد في العلاقات الدولية يحد من ظواهر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لتعيش الإنسانية في أمن واستقرار وازدهار.

السيد كمالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي في البداية، أن أهنيكم يا سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والخمسين. وأود أن أؤكد لكم تأييد وفدي التام لكم وتعاوني معكم أثناء قيامكم وسائر أعضاء المكتب بقيادة أعمال اللجنة نحو تحقيق نتائج ناجحة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، يود وفدي أن يشير إلى أن العام الماضي شهد استمرارا في زيادة تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد عزز تقديم الولايات المتحدة إعلاناتها المتعلقة بالصناعة في شهر أيار/مايو من هذا العام نظام التحقق الصناعي وأضفى عليه إحساسا بالتوازن. كما واصل تدمير الأسلحة الكيميائية والمخزونات المتصلة بها اكتساب زخم، بحيث أصبح عدد من الدول الحائزة يسبق الجداول الزمنية المحددة في الاتفاقية بشروط طويل. بيد أن إحدى الدول الحائزة ما زالت تواجه صعوبات كبيرة فيما يتعلق ببرامجها لتدمير هذه المخزونات. ومع أن كل دولة حائزة تتحمل المسؤولية عن كفالة تدمير مخزونها، فإن تدمير هذه الأسلحة الرهيبة في صالح جميع الدول. وما برح جنوب أفريقيا مقتنعا بضرورة ألا تدخر جميع الدول وسعا في ضمان التدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب. وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية عملية مكلفة وخطيرة، وينبغي تقديم الدعم لأقصى درجة ممكنة للجهود التي تبذلها الدول الحائزة، ولا سيما الاتحاد الروسي، في سبيل الوفاء بالأهداف التي حددتها الاتفاقية في هذا الصدد.

ولا يزال جنوب أفريقيا متفائلا بأن تؤدي الرئاسة القديرة من جانب ممثل موزامبيق السفير دوس سانتوس، بوصفه رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١، إلى تسليم المجتمع الدولي بالتزامه بالتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة على نحو متعدد الوجوه يشمل المسائل الأمنية والإنسانية والإنمائية. ويرى جنوب أفريقيا أن الحكم على نجاح هذا المؤتمر سيكون على أساس إجراءات المتابعة المتخذة في ضوء ما يصدره المؤتمر من قرارات، وليس على أساس القرارات ذاتها. وفي المبادرات العديدة المكثفة التي تتخذ لمنع ومكافحة وإزالة التصنيع غير

ثلاث سنوات قامت ١٠٧ دول بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وهو إنجاز غير مسبوق. والعمل جار على قدم وساق في القضاء على مخزونات الألغام المضادة للأفراد، وأعداد الخسائر بين ضحايا الألغام آخذة في التناقص، في حين يتزايد التمويل الموجه لبرامج الأنشطة المتعلقة بالألغام. يضاف إلى ذلك أن المعيار الدولي الذي أنشأته الاتفاقية قد أخذ يحدث تأثيرا عالميا، إذ اختفى الاتجار كليا تقريبا وانحسر الإنتاج بشكل ظاهر.

علاوة على ذلك، فقد جرت المحافظة على طابع الشمول الذي اتسمت به الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني لدى إعداد الاتفاقية وتعزيزه من خلال لجنة الخبراء الدائمة وشبكة رصد الألغام الأرضية. وقد أنجز قدر هائل من الأعمال التنفيذية بفعالية عن طريق آلية لجنة الخبراء الدائمة، مع تكبد حد أدنى من التكلفة، بينما ثبت أن تقرير شبكة الرصد السنوي الشامل يمثل مبادرة فعالة في مجال تحقيق الامتثال. ومن الجدير بالتنويه أن رؤساء الدول والحكومات دعوا جميع الدول أثناء مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الذي اختتم أعماله مؤخرا إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدة.

ومن الأمور المشجعة العمل الذي يواصل القيام به الفريق المخصص للدول الأطراف المعني باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة في إعداد بروتوكول أوشك على الاكتمال للنهوض بفعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها. ويلتزم جنوب أفريقيا التزاما كاملا بأن تحقق هذه المفاوضات الأهداف التي حددناها في المؤتمر الخاص في عام ١٩٩٤. وما زلنا مقتنعين بأن الإطار الزمني المتفق عليه لإنجاز هذا البروتوكول واقعي ويمكن التقيد به.

ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة الترويج لإزالة الأسلحة من المجتمع وتدمير الفائض منها. وقد اعتمد جنوب أفريقيا سياسات تعطي أفضلية لتدمير الأسلحة الصغيرة الفائضة عن الحاجة والعتيقة، بدلا من بيعها، وتجعل ذلك جزءا هاما من الاستراتيجية الشاملة التي تنتهجها الحكومة لمنع تكديس الأسلحة الصغيرة المفرط والمزعزع للاستقرار، ومكافحته، والقضاء عليه.

وكمظهر عملي لهذه السياسة، تمكنت جنوب أفريقيا مؤخرا، بدعم سخي وتعاون من جانب حكومة النرويج، من الشروع في عملية تدمير أكثر من ربع مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة الفائضة من مخزونها العسكري.

إن جنوب أفريقيا تولي الأهمية لدور الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة باعتبارها صكا من صكوك القانون الإنساني الدولي. وتعتقد جنوب أفريقيا إنه لا بد من التركيز مجددا على هذه الاتفاقية بصفتها صكا مجديا للمعالجة الفعالة لمختلف الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. و جنوب أفريقيا ترى أنه من الأهمية بمكان أن يعكف مؤتمر استعراض الاتفاقية لعام ٢٠٠١ على التصدي لهذه الموضوعات التي من شأنها أن تحسن التنفيذ الفعال للاتفاقية، بدلا من إعادة فتح باب النقاش بشأن البروتوكولات القائمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نولي الاهتمام لمعالجة المسائل المتعلقة بتوسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لكي يتمشى ذلك مع البروتوكول الثاني المعدل وكذلك آلية التحقق الفعالة، التي تفتقر إليها الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، لا بد من أن نشرع في عملية للنظر على وجه السرعة في وضع بروتوكول إضافي للتصدي لموضوع المتفجرات المتخلفة عن الحروب.

المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط المزعزع للاستقرار دليل على تنامي الإرادة السياسية على المعالجة الفعالة والشاملة لهذه المسألة. ويعرب جنوب أفريقيا في هذا الصدد عن ترحيبه بإعلان جميع رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية عن اعتزامهم القيام بعمل متضافر لوضع حد للاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة وبدعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

ويساور جنوب أفريقيا قلق متزايد إزاء انتشار الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإفراط في تكديسها في أفريقيا. إذ أن لهذا الانتشار والإفراط في التكديس أثرا في إضعاف قارة أفريقيا ومختلف المناطق دون الإقليمية في هذه القارة. فهذه الأسلحة لا يقتصر استخدامها على الصراعات الداخلية والصراعات بين الدول في أفريقيا، وإنما هي أيضا الأسلحة المفضلة، بعد حل الصراعات بزمان طويل، لدى مرتكبي جرائم العنف، ومهربي المخدرات، والقائمين بالصيد غير المشروع. ولا تعاني أفريقيا معاناة شديدة فحسب من جراء ما تسببه الأسلحة الصغيرة من موت وتشويه ودمار وجريمة، بل لانتشار هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها أثر مباشر وسلب على النهضة الأفريقية. فالاستقرار والأمن في أفريقيا من ركائز هذه النهضة المتمثلة في السعي لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتحول الديمقراطي والحكم الرشيد في ربوع القارة. ولا يمكن تحقيق هذا الأمن وهذا الاستقرار دون مكافحة انتشار الأسلحة التقليدية، فضلا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها، ودون التصدي الشامل لهذه المسألة سواء على صعيد الطلب أو العرض.

ومع سائر أعضاء هيئة المكتب، وإننا سنسهم في نجاح أعمال اللجنة. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للعمل الممتاز الذي قام به السفير غونزاليس، رئيس الدورة السابقة.

وتعتقد هذه الدورة للجنة الأولى مع إطلالة القرن الجديد وفجر ألفية جديدة. وقد وصلت العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى مفترق طرق حاسم. ويمر الموقف الدولي بتغيرات عميقة. وبرغم التحولات والانعطافات، فإن الاستقطاب متعدد الأطراف أخذ يكتسب زخماً، والعولمة الاقتصادية تحقق مزيداً من التقارب في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول. ومع ذلك، فإن العوامل السلبية التي تؤثر على السلم والاستقرار العالمي والإقليمي لا تزال قائمة بل وتزداد غمواً، والعالم أبعد ما يكون عن الهدوء. وهناك بلد معين، ينحو، بدافع من تفوقه العسكري والعلمي والتكنولوجي، لاتباع روح الانفرادية في الشؤون الدولية، ويحاول أن يحقق الأمن المطلق. وذلك يعرقل التطور المستدام والسليم للعملية الدولية لنزع السلاح.

ويبين لنا التاريخ أن الأمن مسألة نسبية ومتبادلة. ولا يمكن لبلد ما أن يحقق أمناً حقيقياً ما لم يكن ذلك الأمن قائماً على الأمن المشترك لكل البلدان. واليوم، مع تعدد الاتصالات والروابط الوثيقة بين الدول، فإن بلدان العالم تتشاطر المزيد من المصالح المشتركة بينما تواجه المزيد من التحديات المشتركة. والتكافل بين الدول قد وصل إلى مستوى لم يسبق له مثيل من العمق والنطاق. وفي ظل هذه الظروف، فإن محاولات تحقيق ما يسمى بالأمن المطلق للذات على حساب البلدان الأخرى لن يؤدي إلى أي نتيجة ولن يفيد أحداً.

وتشكل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد

إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاضطلاع بعمله المضموني مرة أخرى هذا العام، وكون أن غالبية قرارات اللجنة الأولى لا تحظى بتأييد كل الدول الأعضاء وأن أعمال هيئة نزع السلاح لا يكثر بها غالباً كلها أسباب تدعو للقلق. وتعزى هذه المشكلة جزئياً إلى أن آليات نزع السلاح التي وضعت قبل ٢٢ عاماً لا تعكس الوضع القائم اليوم. فمؤسساتنا وآلياتنا، وعضويتها، والتبعات المالية ونهج العمل كلها في حاجة إلى إعادة تقييم وإصلاح.

وستشارك جنوب أفريقيا مرة أخرى في تقديم مشروع قرار يحال على اللجنة الأولى، وذلك جنباً إلى جنب مع شركائها والدول الراعية للخطة الجديدة. ومشروع القرار هذا يوفر جسراً يمكن الغالبية الساحقة من الدول من أن تعمل بصورة متضافرة نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وستشارك جنوب أفريقيا الدول الراعية في تقديم مشروع قرار بشأن الانحياز غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، آملين في أن يتم اعتماده دون تصويت، على غرار ما حدث في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، وبوصف جنوب أفريقيا الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، سنشارك في تقديم مشاريع القرارات ذات الاهتمام الخاص للحركة. وجنوب أفريقيا ما فتئت ملتزمة بالعمل في اللجنة الأولى وفي سائر المحافل المعنية بترع السلاح وعدم الانتشار، بغية الوصول إلى القضاء التام على كل أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وتحديد أعداد الأسلحة التقليدية إلى الحد الأدنى الضروري للدفاع الذاتي.

السيد هو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية):

اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وإنني على اقتناع بأنه بفضل خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية، تقودون أعمال هذه الدورة إلى النجاح. والوفد الصيني يؤكد لكم على تعاونه الكامل معكم

بغية الإسهام في الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي انطلاقاً من روح الإخلاص والتعاون. كما نأمل أن الولايات المتحدة ستصغي لنداءات المجتمع الدولي، وتتشاور مع البلدان الأخرى بشأن هذه المسألة، وتتخلى عن برنامج الدفاع الصاروخي الوطني في أقرب وقت ممكن، لأن هذا البرنامج لا يخدم مصالح أحد.

إن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية، واستغلاله سلمياً تطلع مشترك بيننا. ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر منظومات الأسلحة في الفضاء الخارجي ليس من شأنهما أن يجنبانا الحروب في الفضاء الخارجي فحسب، ولكنهما سيسهما أيضاً إسهاماً بالغ الأهمية في صون السلم والاستقرار على الأرض. ويزعم البعض أنه لا يوجد سباق تسلح في الفضاء الخارجي حالياً. ولكن ما يقلقنا أن بلداً معيناً يسعى إلى تحقيق التفوق العسكري في الفضاء الخارجي وبالتالي التفوق الاستراتيجي على الأرض. هذه حقيقة، والعملية مستمرة. وإذا لم يوقف هذا الاتجاه السليبي، فإن المستقبل القريب قد يسفر عن تسليح الفضاء الخارجي، أو عن حدوث سباق تسلح فيه أيضاً.

إن التاريخ يعلمنا، كما يجري القول المأثور، إن غرزة في وقتها توفر لنا تسع غرزات. وهدف تحديد الأسلحة هو في المقام الأول منع ظهور منظومات أسلحة يمكن أن تقوض الاستقرار العالمي، وتفادي حدوث سباق تسلح يمكن أن تطلقه منظومات الأسلحة من هذا القبيل. والواقع أن مسألة ما إذا كان هناك سباق تسلح في الفضاء الخارجي في هذه المرحلة ينبغي ألا تشكل العنصر الحاسم في تحديد ما إذا كان يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لخطر تسليح الفضاء الخارجي أو حدوث سباق تسلح فيه. ولا ينبغي أن تكون عذراً لبعض البلدان لإغلاق الطريق أمام المفاوضات المفضية إلى إبرام صكوك قانونية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وستدفع البشرية ثمناً أدهش

السوفييتي السابق عام ١٩٧٢، حجر زاوية للاستقرار الاستراتيجي العالمي، إذ تتجاوز أهميتها العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا. وهذه المعاهدة علاقة مباشرة بالمصالح الأمنية لكل البلدان، ولا بد من التقيّد بها بشدة. فمن شأن أي محاولة لانتهاك هذه المعاهدة، تحت أي ذريعة، أن تقوض الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي، وتهدد كذلك الثقة بين الدول وسيكون لها آثار سلبية بعيدة الأثر على السلم والأمن الدوليين وعلى العملية متعددة الأطراف لترع السلاح وتحديد الأسلحة.

وقد اعتمدت الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة قراراً بعنوان "الحفاظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها". ويدل ذلك على أن معظم بلدان العالم تأمل في الحفاظ على التوازن والاستقرار العالميين. وأما ترغّب في صون الجهود المبذولة والإنجازات التي تحققت في ميدان تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك منذ انتهاء الحرب الباردة. وإن تلك البلدان تحرص على عدم تعريض الثقة والتعاون بين الدول للخطر من جراء نظام دفاع صاروخي وطني.

وقد لاحظنا القرار الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة مؤخراً بعدم نشر نظام الدفاع الصاروخي الوطني في هذه المرحلة. وهذا قرار حكيم. ولكن، لاحظنا أنه لم يتم التخلي بعد عن ذلك البرنامج الدفاعي الصاروخي الوطني، وإن عمليات البحث والتطوير لهذا النظام لا تزال مستمرة. واللجنة الأولى، بوصفها محفلاً هاماً للأمن الدولي ونزع السلاح، عليها أن تولي اهتماماً جاداً لهذه المسألة.

وفي دورة الجمعية العامة هذه، ستتنضم الصين إلى روسيا وبيلاروس وبلدان أخرى في تقديم مشروع قرار حول معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وذلك للمرة الثانية. ونحن نسعى لدعم مزيد من البلدان لهذا المشروع،

ويمثل الاختتام الناجح للمؤتمر السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لهذه السنة، الذي اعتمدت فيه وثيقة ختامية، معلما بارزا في ميدان الأمن الدولي وتحديد الأسلحة. وفي أعقاب سلسلة من الضربات القاسية التي وجهت لنظام عدم الانتشار النووي الدولي، مثل التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا ورفض بلد رئيسي التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يكتسب نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار أهمية أكبر. فهو يظهر إرادة المجتمع الدولي المشتركة وتصميمه على المحافظة على نظام الصكوك القانونية التي تنظم تحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وستساعد نتيجة المؤتمر على تعزيز عملية نزع السلاح وعدم الانتشار الدولي.

في مؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة عدم الانتشار، تعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، لأول مرة في التاريخ، تعهدا جماعيا وقاطعا بالقضاء على ترساناتها النووية، وتعهدت ألا توجه أسلحتها النووية نحو أي دولة. ويحدونا الأمل في أن تعطي هذه الالتزامات زخما جديدا لعملية نزع السلاح النووي العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بمصادقة البرلمان الروسي على ستارت الثانية والبروتوكولات المتصلة بها، ونحث الدولة الأخرى الطرف في المعاهدة على استكمال إجراءات تصديقها في أقرب وقت ممكن لتحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكرا.

ونأمل أيضا أن تتفاوض الدولتان وأن تُرما معاهدات جديدة لتخفيض الأسلحة النووية في موعد مبكر. فهذا من شأنه أن يهيئ الظروف اللازمة للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لتنضم إلى عملية نزع السلاح النووي وأن ييسر إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وأود أن أشدد على أن مبدأ عدم التراجع ينبغي أن يطبق على عملية نزع السلاح النووي. والأسلحة النووية التي تجري

إن لم تقم بعمل إلا بعد أن يصبح سباق التسلح في الفضاء الخارجي حقيقة.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن الرئيس بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، قد اقترح في مؤتمر قمة الألفية المعقود مؤخرا عقد مؤتمر دولي في سنة ٢٠٠١ بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي. ونحن نؤيد هذه المبادرة ونأمل أن يستجيب لها المجتمع الدولي على نحو إيجابي.

والتغيرات التي طرأت مؤخرا على الحالة الدولية سلطت الضوء مرة أخرى على مسألة القذائف. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن الخطر الذي تشكله القذائف، فإن عددا متزايدا من البلدان أصبح يدرك أن من المستعجل أن يعالج المجتمع الدولي هذا الموضوع. وترى الصين أنه موضوع معقد وعالمي، وأن اتباع أي نهج أو تدابير انفرادية مضرة بالاستقرار الاستراتيجي العالمي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلا من حلها. واتخاذ أي تدابير ضبط تمييزية وعلى طريقة الكارتل ليس من شأنه أن يقدم أي حلول طويلة الأجل، على الرغم من أنه قد يخفف حدة المشكلة مؤقتا. ولحل هذه المسألة نهائيا، ينبغي لجميع البلدان، وخاصة الدول ذات القوة العسكرية والمجموعات العسكرية، أن تمتثل امتثالا تاما لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى التي تحكم العلاقات الدولية؛ وأن تسعى إلى تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية؛ وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وهذا من شأنه أن يهيئ البيئة الأمنية الدولية المواتية الضرورية لحل مسألة القذائف.

ثانيا، ينبغي إنشاء نظام عالمي، مفتوح، وغير تمييزي، لمراقبة القذائف لتوفير معايير دولية موحدة لتوجيه ممارسات جميع البلدان. ونحن نؤيد دور الأمم المتحدة، المنظمة الدولية ذات الطابع التمثيلي الأكبر، في دراسة جميع جوانب مسألة القذائف بطريقة شاملة وموضوعية.

الاستراتيجية النووية، والقوة النووية والبيئة الأمنية. إذ ينبغي السماح لمختلف الدول باعتماد تدابير مختلفة للشفافية في مراحل مختلفة. وبذلك الطريقة وحدها يمكن لتدابير الشفافية النووية أن تعزز حقا الثقة المشتركة وأن تدعم الأمن. وضمان وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن غير المتناقص لجميع الدول مبادئ أساسية ينبغي اتباعها.

وتؤكد الصين على أن الإبرام المبكر لبروتوكول يلحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية سوف يساعد على تعزيز وتحسين النظام الدولي لعدم الانتشار والقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد الصين إتمام مفاوضات البروتوكول قبل عقد مؤتمر الاستعراض الخامس للاتفاقية. ومع ذلك فمن الأهمية عقد بروتوكول جيد. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي على جميع الأطراف أن تبذل جهودا مشتركة وأن تظهر المرونة اللازمة. وينبغي أن تتبع مفاوضات البروتوكول مبدأ المساواة وأن توازن بين الحقوق والواجبات. وينبغي صياغة إجراءات الإعلان وإجراء التحقق وفق معايير موضوعية وعادلة وعلمية، بدلا من التحامل أو الحكم غير الموضوعي من قبل بضعة بلدان. وأية محاولة من مثل هذه البلدان للتفتيش على الآخرين وإعفاء أنفسهم، أو لإجراء عمليات تفتيش أكثر على الآخرين مما تجرّبه على أنفسهم، لن تؤدي إلا إلى عرقلة المفاوضات والخروج بها عن الطريق السليم.

إن تشجيع التعاون الدولي في مجال علم الأحياء هو جانب هام في التعزيز الشامل لفعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وينبغي على البلدان المعنية أن تتعهد بإلغاء اتفاقات الحد من التصدير التي تتنافى مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية وبروتوكولها. وتعلق هذه القضية بالحقوق المتساوية للدول الأطراف وعمومية البروتوكول في المستقبل. ولذلك فإن التسوية السلمية لهذه القضية سيكون لها تأثير حاسم على ما إذا كان يمكن عقد البروتوكول أم لا.

إزالتها بموجب اتفاقات نزع السلاح يجب أن تدمر، لأن مجرد تحويل الرؤوس الحربية من حالة النشر إلى وضع الاحتياطي مع إبقائها في حالة استعداد دائمة للنشر مستقبلا لا يمكن أن يعتبر نزعا حقيقيا للسلاح النووي.

والصين، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، لم تتصل مطلقا من مسؤوليتها وواجباتها في مجال نزع السلاح النووي، إذ ظلت الصين تدعو إلى الحظر التام والتدمير الكامل للأسلحة النووية، وتعهدت بدون شروط بآلا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية وألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتحتفظ الصين بقوة نووية محدودة وفعالة لغرض ردع أي هجوم نووي عليها. ولا تشكل أسلحة الصين النووية تهديدا لأي بلد. وظلت الصين تدعم الجهود الدولية لنزع السلاح النووي، ونحن نؤيد التعامل مع نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وقد اضطلعت الصين بدور نشط في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكانت من ضمن مجموعة الدول الأولى التي وقعت على تلك المعاهدة. وقدمت الحكومة الصينية بالفعل معاهدة الحظر الشامل إلى المؤتمر الشعبي الوطني لاستعراضها والموافقة عليها. ويحدونا الأمل في أن تمضي عملية مصادقة المؤتمر على المعاهدة بسهولة، ولكننا نتوقع أيضا من البلدان المعنية الأخرى أن تهيئ الظروف الداخلية اللازمة للمصادقة.

وتتفهم الصين رغبات عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسألة الشفافية النووية. ونحن نؤيد اعتماد تدابير الشفافية الملائمة واللازمة في إطار عملية القضاء على الأسلحة النووية. ومع ذلك، في هذه الأثناء، نرى أنه ينبغي، في معالجة هذه المسألة، أن تؤخذ في الاعتبار الاختلافات الهائلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن

بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

والصين قلقة جدا إزاء المعاناة التي تتسبب فيها الأسلحة الصغيرة في البلدان - خاصة البلدان النامية - والمناطق المعنية. ونحن نتفهم تماما قلق تلك البلدان إزاء هذه المشكلة ونقدّر الجهود التي بذلتها لحلها. وانطلاقا من هذا الموقف، شاركت الصين بنشاط في جهود متعددة الأطراف لمعالجة قضية الأسلحة الصغيرة. إننا نرى أنه لكي يتم حل قضية الأسلحة الصغيرة المعقدة، ينبغي أولاً أن يبحث المجتمع الدولي جميع البلدان على تحسين وتعزيز التدابير الوطنية وثيقة الصلة، على ضوء ظروفها الخاصة بها، والإبقاء على الأسلحة الصغيرة تحت سيطرة فعالة. ثانياً، ينبغي على المجتمع الدولي ألا يقصر جهوده على المشكلة بذاتها، وينبغي بذل المزيد من الجهود لاجتثاث المشكلة من جذورها. ثالثاً، ينبغي أن تعزز جميع البلدان والمناطق والمنظمات الدولية اتصالها وتنسيقها وتعاونها بشكل أكبر. رابعاً، ينبغي احترام سيادة الدولة، وينبغي حماية صنع وحياسة ونقل الأسلحة الصغيرة بشكل مشروع.

إن الوفد الصيني شأنه شأن وفود أخرى، يشعر بخيبة أمل عميقة وقلق شديد لأن مؤتمر نزع السلاح فشل مرة أخرى في القيام بعمل جوهري هذا العام. وبوصفه الهيئة العالمية الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح متعدد الأطراف، لا يستطيع مؤتمر نزع السلاح القيام بعمله في فراغ. فأي تغيير في الحالة الأمنية الدولية سوف يؤثر بالتأكيد على عمله. وينبغي أن يساهم نزع السلاح في تعزيز الأمن العام لجميع البلدان. وبدلاً من ذلك، ينبغي عدم استغلال بضعة بلدان لنزع السلاح في تعزيز تفوقها العسكري بينما تقيد أو توهن القدرات الدفاعية لبلدان أخرى أو تحرمها من مثل هذه القدرة. وبالطبع يجب أن يتجلى هذا المبدأ على عمل المؤتمر.

ويسعدنا ملاحظة أن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية كان جيداً بصفة عامة، بالرغم من شتى الصعوبات منذ سريان مفعولها قبل ثلاث سنوات. لقد تم تحقيق هذا نتيجة للتأييد الثابت من المجتمع الدولي لعملية نزع الأسلحة الكيميائية والعمل الشاق الذي قامت به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسوف تواصل الحكومة الصينية، مثلما فعلت دائماً، تنفيذ واجباتها القانونية بمقتضى الاتفاقية بشكل شامل وجدي وصارم، بحيث تساهم في التحقيق المبكر لمقاصد وأهداف الاتفاقية.

تولي الصين اهتماماً رئيسياً بالسعي إلى القضاء السريع والتام على جميع الأسلحة الكيميائية التي خلقتها القوات اليابانية ورائها في الصين، والتي تشكل تهديداً خطيراً على السكان والبيئة في الصين. ومنذ وقعت الحكومتان الصينية واليابانية مذكرة في تموز/يوليه ١٩٩٩ حول تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة، تعاون البلدان بشكل جيد وأحرزا تقدماً في هذا المجال. ومع ذلك، تأخرت بالفعل عملية التدمير التي تنص عليها الاتفاقية. إننا نتوقع من الحكومة اليابانية أن تبذل جهوداً إضافية لحل هذه المسألة بشكل شامل وبأسرع وقت ممكن.

لقد أصبح في السنوات الأخيرة التهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة الصغيرة - خاصة صنع الأسلحة الصغيرة والاتجار بها وتداولها بطريقة غير مشروعة - على التنمية الاجتماعية والسلامة المدنية والأمن الإقليمي شاعلاً مشتركاً للمجتمع الدولي. ولقد بذلت جهود على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي لحل المشكلة. واتخذت بعض البلدان والمناطق سلسلة إجراءات انفرادية ومتعددة الأطراف في ضوء ظروفها المحلية. وسوف يتم استئناف المفاوضات حول بروتوكول الأسلحة الملحق باتفاقية مناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الشهر الحالي في فيينا، بهدف عقدها مبكراً. وسوف يعقد في العام القادم المؤتمر الدولي المعني

في العام القادم، بحيث يبدأ في مفاوضات حول القضايا الثلاث في أسرع وقت ممكن.

نزع السلاح والأمن يكملان دائما بعضهما البعض. والمناخ الأمني الدولي الإيجابي هو شرط أساسي للتقدم المنتظم في جهود نزع السلاح الدولي. والتقدم في مجال نزع السلاح يعطي قوة دفع لتحسين الحالة الأمنية الدولية. وإذا نظرنا إلى العقود الخمسة الماضية فسوف نستطيع أن نرى بوضوح أن الجهود الدولية للحد من التسلح ونزع السلاح لم تتوقف، على الرغم من التغييرات الحادة في الوضع الدولي. إذ أن الإنجازات، التي تحققت ابتداء من معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحد من منظومات القذائف اللتين تم عقدهما أثناء عصر الحرب الباردة، إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اللتين تم التوصل إليهما بعد الحرب الباردة، كلها تبرهن على سعي البشرية الحثيث للسلم والأمن الدوليين من خلال الحد من التسلح ونزع السلاح. وتشكّل معاهدات الحد من التسلح هذه جزءا هاما من البناء العالمي للأمن الجماعي الذي أرسيت دعائمه بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد لعبت، وستظل تلعب، دورا هاما في إقامة بيئة أمنية دولية مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

إن أي نهج يتوخى نبذ المعاهدات التي أبرمت من جانب المجتمع الدولي بعد جهد استمر سنوات طويلة باعتبارها "من نتائج الحرب الباردة" أو الدعوة إلى التخلي عنها أمر ليس منصفًا أو حكيما.

وتتمثل المشكلة التي نواجهها حاليا ليس فيما إذا كان ينبغي لنا أن نتخلى عن المعاهدات الدولية الحالية لتحديد الأسلحة، وإنما بالأحرى في كيفية توطيد المنجزات الحالية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وزيادة آفاق التعاون الدولي في هذا الميدان، والشروع في التفاوض وإبرام معاهدات جديدة لتحديد الأسلحة. والصين، بوصفها بلدا

وتعتقد الصين أن إبرام معاهدة لوقف المواد الانشطارية سوف يساعد على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولذلك فهي تؤيد بدء مفاوضات الوقف وإتمامها مبكرا في مؤتمر نزع السلاح. ويظل موقفنا حول هذه القضية بلا تغيير. وفي الوقت ذاته، جاءت سلسلة من التطورات السلبية، بما فيها على وجه الخصوص انتكاسة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومحاولة تقويض معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية واستحداث نظام دفاعي وطني ضد القذائف، لتثير قلق الناس إزاء تعرض مبادئ وأهداف معاهدة وقف المواد الانشطارية للخطر.

ومنذ سنوات عديدة والجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة قرارات حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتؤكد القرارات بوضوح على أنه ينبغي أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بدور رئيسي في التفاوض على صكوك متعددة الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتطلب من مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للفضاء الخارجي. ولم يصوت أي بلد ضد هذا القرار أبدا في السنوات الأخيرة. هناك فقط حفنة قليلة من البلدان تعيق مؤتمر نزع السلاح عن القيام بعمل في هذه القضية وفق قرارات الجمعية العامة. وترى الصين أنه نظرا لتعرض التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين للخطر ولأن سباق التسلح في الفضاء الخارجي وشيك فإن منع هذا السباق أكثر إلحاحا وأهمية من المفاوضات الخاصة بمعاهدة الوقف.

ونظرا لذلك، ينبغي أن يتعامل مؤتمر نزع السلاح على الأقل مع قضايا نزع السلاح الثلاث الرئيسية، وهي الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي ومعاهدة الوقف، بأسلوب متوازن. وتأمل الصين أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى إعداد برنامج عمل شامل ومتوازن

وفي البيان الذي ألقاه سلفي أمام هذه اللجنة في العام الماضي، أشار إلى حدوث سلسلة من النكسات الأخيرة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكد على ضرورة عكس ذلك الاتجاه المحبط. وبالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، أعتقد أن الاتجاه السليبي قد تم كبحه في الواقع. والوثيقة الختامية التي اعتمدت بالإجماع في ذلك المؤتمر الاستعراضي لخير شاهد على تصميم المجتمع العالمي على صون وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لنا ألا نضيع هذا الزخم. ويتعين علينا في الواقع أن ننفذ تدابير عملية تتوخى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، كما دعت إلى ذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

وأرى أنه ينبغي لجمعية الأمم المتحدة للألفية هذه أن تتخذ خطوات عملية من أجل القضاء التام على الترسنات النووية. وانطلاقاً من وجهة النظر تلك، قررت اليابان، كما أوضح رئيس وزراء بلادنا يوشيري موري في قمة الألفية، أن تقدم مشروع قرار جديد يبين المسارات التي ينبغي اتخاذها لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. كما تعرض القرارات السابقة المقدمة من اليابان الخطوات التي تؤدي إلى القضاء على الأسلحة النووية. إلا أنني أرى أنه يمكننا هذا العام أن نفصل ونحدد على نحو أفضل خريطة مسارنا، آخذين في الحسبان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

إن أهم هدف نتوخى تحقيقه في هذه المرحلة هو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. إن الحقيقة القائلة أن من بين الدول الـ ٤٤ التي يلزم تصديقها لدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، توجد ١٤ دولة، منها دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية، لم تصدق حتى الآن على تلك المعاهدة. هذه الحقيقة تؤكد على ضرورة قيام

محا للسلام، فإنها تدعم بإخلاص الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وما فتئ الشعب الصيني ينتهج منذ الأزمنة السحيقة فلسفة "السلام شيء نفيس". وأمله أن يعيش العالم في سلام، وأن يكون بإمكانه العيش في وئام مع شعوب البلدان الأخرى. وحتى تركز الصين جهودها على عملية التحديث التي تقوم بها، فإنها تحتاج إلى سلام طويل الأجل وإلى بيئة دولية مستقرة. وتود الصين أن تضم جهودها إلى جهود البلدان الأخرى لتعزيز التطوير المطرد والسليم لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

السيد نوبورو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، لأعرب باسم وفد اليابان عن أحرّ تهانينا لكم بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الخامسة والخمسين. وأنا على ثقة من أنه بفضل خبرتكم الواسعة في ميدان نزع السلاح ومهارتكم الدبلوماسية الواسعة، ستتمكن هذه اللجنة من إدارة أعمالها بطريقة فعالة وثمررة للغاية. وأود أنؤكد لكم كامل دعم وفد بلادي وتعاونه معكم وأنتم تضطلعون بمهامكم الجسيمة.

وفي قمة الألفية الأخيرة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن رؤساء الدول والحكومات من كل أنحاء العالم أنهم سيبدلون قصارى جهدهم لتخليص شعوبهم من ويلات الحروب، وسيسعون بقوة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية. ودون الخوض في التفاصيل وفي دقائق الأمور، فإنهم وجهوا رسالة واضحة وبسيطة يجدر مواصلة تكرارها حتى تتحقق أهدافنا في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتتمكن الشعوب في كل أنحاء العالم من العيش في سلام وأمن.

عملية (استارت) الثانية حيز النفاذ في وقت مبكر، وبدء عملية (استارت) الثالثة واختتامها في وقت مبكر. وعلى الرغم من أن هذه العملية أصبحت في حالة توقف تام الآن، فإنني أعترف مع التقدير بالجهود التي يبذلها هذان البلدان من أجل الدخول في مشاورات وفي هذا الصدد، نحن نقدر قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإرجاء تنفيذ قرارها الخاص بنشر نظامها الوطني للدفاع بالقذائف، والدخول في حوار آخر بشأن هذه القضية الهامة. وأمل أن تواصل الحكومتان جهودهما للتوصل إلى اتفاق بحيث يمكن للمجتمع الدولي أن يشهد إعادة تنشيط عملية نزع السلاح النووي، بدلا من مشاهدة خطر الخضوع لحلقة مفرغة في سباق التسلح.

وتنص الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أيضا على عدد من الخطوات التي يتعين أن تتخذها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، مثل بذل المزيد من الجهود الأحادية الجانب لخفض الترسانات النووية، وانخراط جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في العملية التي تؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالقدرات في مجال الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أنني لن أكرّر التأكيد هنا على كل خطوة من هذه الخطوات فإنني أود أن أشدد على أنها جميعها خطوات لا غنى عنها وستؤدي بنا إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

رابعا، تؤيد اليابان تمام التأييد وزيادة تطوير قدرات التحقق لضمان بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية على النحو المتوخى في الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار. وتؤكد اليابان في هذه المرحلة بالذات على أهمية البروتوكول النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترحب بالقرار الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٢ أيلول/سبتمبر المتضمن عناصر خطة عمل لتعزيز

المجتمع العالمي بتعزيز جهوده في هذا الصدد. وعندما نفكر مليا في أنه قد انقضت أربعة أعوام منذ أن فتح باب التوقيع على تلك المعاهدة، فقد يكون من المفيد الآن أن نحدد سنة مستهدفة لدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. وما فتئت اليابان تعمل دون كلل على تشجيع البلدان المعنية على التصديق على المعاهدة. وهي تعمل، بوصفها منسقا للمؤتمر الثاني لتيسير عملية التصديق على المعاهدة، في فيينا مع دول أخرى لتحقيق هذه الغاية. ومن دواعي التشجيع لي الجهود التي تبذل للتوصل إلى توافق واسع النطاق في الآراء لجعل حكومتي البلدين اللذين أجريا تفجيرات للتجارب النووية في منطقة جنوب آسيا توقعان على المعاهدة. وأود أن أدعو هاتين الحكومتين لأن تدللا على دورهما القياد القوي وتوقعا على المعاهدة بأسرع ما يمكن.

ثانيا، ينبغي أن يقوم مؤتمر نزع السلاح في دورته في العام المقبل ببدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس تقرير شانون (CD/1299) والولاية الواردة فيه. ومما يؤسف له حقا أنه على الرغم من الاتفاق مرتين في الماضي على بدء تلك المفاوضات، فإن مؤتمر نزع السلاح لا يزال متوقفا تمام. وأعتقد أن العام المقبل سيكون حاسما من ناحية المحافظة على مصداقية المؤتمر. وينبغي أن يتخذ المؤتمر الجهود الجادة التي بذلها رؤساؤه المتعاقبون ركيزة للبناء عليها من أجل التوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن وضع برنامج عمل، وأن يبدأ المفاوضات الفعلية فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بغية استكمالها قبل عام ٢٠٠٥.

ثالثا، تكتسي مسألة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الأمريكية والروسية أهمية بالغة. وما فتئت قرارات الجمعية العامة التي قدمتها اليابان في الأعوام السابقة تعالج بشكل مستمر الحاجة إلى التعجيل بعمليات استارت، بما في ذلك التنفيذ الكامل لعملية استارت الأولى، ودخول

الحكوميين المشار إليهما، والذين قدما تقريرين قيمين جدا في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، ستقدم اليابان لهذه اللجنة مشروع مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد المؤتمر، بغية تيسير العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة. وسيقدم نص مشروع المقرر رسميا للأمانة العامة في الوقت المناسب.

وتشعر اليابان بالقلق أيضا حيال الانتشار الجاري للقذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ويشكل هذا الاتجاه تهديدا للسلم والاستقرار في مختلف المناطق ويضر بالسلم في العالم بأسره. وستكون مهمة المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين مواجهة هذا التحدي الجديد. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان ببيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي تعلن فيه أنها ستعلق إطلاق القذائف أثناء إجراء محادثاتها الرفيعة المستوى مع الولايات المتحدة وتدعوها إلى الاستمرار في ذلك التعليق.

وسأطرق الآن بإيجاز إلى بعض البنود الأخرى المدرجة أيضا في جدول أعمال هذه اللجنة. أولا، ترى اليابان أن المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول خاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي أن تستكمل قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لهذه الاتفاقية في العام المقبل. وهناك أكثر من موضوع معلق ويتعين على جميع الدول المعنية بذل مزيد من الجهود لرأب الصدع الذي تتسبب فيه اختلافاتها.

ثانيا، فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، تأمل اليابان بقوة أن يعتمد قرار يصادق على تقرير الأمين العام تؤيده الأغلبية الساحقة. وأود أن أضيف في هذا الصدد أننا نرحب بمشاركة أذربيجان في السجل، مما يعزز فائدة هذه الآلية بوصفها تديرا دوليا لبناء الثقة.

وتسهيل إبرام اتفاقات للضمانات وبروتوكولات إضافية ودخول هذه الاتفاقات والبروتوكولات حيز النفاذ.

ونص مشروع قرار اليابان الذي يتضمن جميع العناصر التي أشرت إليها لتوي، سيقدم رسميا في الوقت المناسب. ونعتزم السعي للتماس أوسع تأييد ممكن لاعتماده.

والموضوع الثاني الذي تعلق اليابان عليه أهمية عظمى هو موضوع الأسلحة الصغيرة. إن الإفراط في تراكم هذه الأسلحة على نحو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار ما برح يتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وفي معاناة هائلة في أجزاء كثيرة من العالم. ومن المشجع أنه قد اتخذت شتى المبادرات والتدابير العالمية والإقليمية والوطنية للتصدي لهذه المشكلة. وينبغي أن يتيح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المقرر عقده في العام القادم فرصة قيمة لدعم هذه الجهود وتعزيزها، وأن يكون مناسبة للنهوض بالتعاون الدولي لمعالجة هذه المشكلة.

وقد بادرت اليابان بعرض العديد من قرارات الجمعية العامة بشأن الأسلحة الصغيرة منذ عام ١٩٩٥ كما قدمت مساهمات ضخمة لمختلف الأنشطة الدولية في هذا المجال، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة. وتتضمن هذه المساهمات إنشاء فريق تابع للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، وتقديم هبات تزيد قيمتها عن ٣,٥ مليون دولار لدعم أنشطة الأمم المتحدة.

ونحن نعتزم مواصلة القيام بدور أساسي في هذا المجال، على سبيل المثال، من خلال الترشيح لرئاسة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة في العام المقبل، بمرشح يتمتع بخبرات وتجارب ممتازة - هو السفير ميتسورو دونواكي - الذي رأس فريق الأمم المتحدة للخبراء

انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، نتيجة عمليات المتابعة التي قررتها الأطراف ذاتها. إلا أننا شهدنا أيضا تقاعسا عن العمل ومواصلة تأجيل سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى ما لا نهاية وغير ذلك من الصكوك القانونية الهامة. وعلاوة على ذلك، اتخذت إجراءات انفرادية لا تتفق مع الالتزامات المقررة، مما يؤدي بالتالي إلى إضعاف صكوك قانونية أساسية معنية.

وتعبر هذه التطورات والأحداث بوجه عام عن حالة تكتنفها الصعوبة والتعقيد، فضلا عن أنها تشكل تحديا للذين التزموا منا بالهدف الأشمل والأكثر طموحا وهو نزع السلاح الكامل.

وفي ميدان نزع السلاح النووي، ينبغي أن نبرز الآمال التي انتعشت نتيجة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي توصلت فيه الدول الأطراف في المعاهدة إلى توافق في الآراء. وتعرب الوثيقة الختامية عن التزام واضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية. وقد ساعد ذلك الالتزام على تعزيز نظام عدم الانتشار وإحياء الهدف القائم المتمثل في إبرام معاهدة تحقيق نزع السلاح العام الكامل نهائيا.

لكن لا تزال هناك بعض المشكلات، مثل تكرار التأكيد على المذاهب النووية الاستراتيجية القائمة على النهج الأحادية الجانب، والافتقار إلى تدابير محددة من أجل النهوض بنزع السلاح العام وتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون ملزمة قانونا، واستمرار حالة التأهب لدى كثير من هذه الترسانات.

وينبغي عكس ذلك الاتجاه، وتصلح اقتراحات الأمين العام، التي أقرها رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية لأن تكون أساسا لهذا التغيير. فهي تتضمن إمكانية

ثالثا، إن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وكان ذلك الاجتماع قد عُقد في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، قد تناول مشكلة استمرار استعمال هذه الأسلحة. وما برحت اليابان منذ أمد بعيد تشارك في بذل جهود تستهدف معالجة هذه المشكلة وستواصل تقديم مساهمات كبيرة للمبادرات الدولية إلى حين وصول عدد الضحايا إلى مستوى الصفر.

وختاما، تولى اليابان اهتماما خاصا للعمل الذي تضطلع به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلم ونزع السلاح. وإنني أقدر تقديرا كبيرا المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لما يُضطلع من دور بناء، ولا سيما في الإعداد لاتفاق بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وأود أن أحتتم بياني بتكرار تأكيد ثقتي الكاملة في قدرتكم، سيدي الرئيس، على قيادة أعمالنا بطريقة ستؤدي بلا شك إلى تحقيق نتائج هامة. ويمكنني أن أؤكد لكم تعاون وفدي التام أثناء فترة رئاستكم.

السيد فالديز كاريللو (بيرو) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصبكم الهام. وأقدم تهنئي أيضا إلى سائر أعضاء المكتب، الذين سيوجهون برئاستكم، عمل هذه اللجنة الهامة نحو تحقيق النجاح.

وإننا نشعر في دورة جديدة في أعقاب سنة يمكن أن توصف بأنها كانت سنة المفارقات في أمور نزع السلاح. وقد شهدت سنة ٢٠٠٠ إبرام اتفاقات وإحراز تقدم فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة، ولكنها اتسمت أيضا بالشلل والركود بالنسبة لبعض المسائل الأخرى. فقد عُززت معاهدات هامة في مجال نزع السلاح مثل معاهدة عدم

وقد ساورنا القلق علاوة على ذلك في العام الماضي بشأن الاقتراح المقدم لنشر منظومة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، مما سيؤثر لا محالة على الالتزامات المقطوعة بموجب معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. كما سيكون له آثار سلبية على مناخ الثقة الذي يتطلبه التنفيذ التدريجي لعمليات خفض الأسلحة النووية والسعي لزرع السلاح في العالم بأسره.

ولا بد في الوقت ذاته من التنويه مع الارتياح بما أعلنه رئيس الولايات المتحدة مؤخرا من تأجيل إعداد هذا النظام. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا للحفاظ على سلامة معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية وصلاحياتها.

وتود بيرو أن تبرز أهمية المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١. فهذه مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبلدنا، لأن هذه الأسلحة تزيد مستوى العنف الذي تقتصره مختلف المنظمات الإجرامية داخل الدول، الأمر الذي يشكل في بعض الأحيان تهديدا حقيقيا للأمن الداخلي والإقليمي، حيث يكون الضحايا بصفة رئيسية من المدنيين العزل.

وتؤكد بيرو من جديد تصميمها على الترويج للتوصل إلى توافق دولي في الآراء في هذا الصدد وتشجيعه. إذ ترتبط هذه المشاكل في أمريكا اللاتينية ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة والأعمال الهدامة والاتجار بالمخدرات، وهي أمور شديدة الإيذاء والتدمير لشعوبنا. وفي هذا السياق، أعدنا في بيرو إطارا قانونيا للمعاقبة على حيازة الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة، ولتنظيم الحصول على هذه الأسلحة وحيازتها.

عقد مؤتمر دولي لتقرير الوسائل المناسبة للقضاء على التهديد النووي.

وتشمل الإجراءات التي اتخذتها بيرو في هذا السياق توليها في ١ تموز/يوليه منصب نائب رئيس اللجنة التحضيرية لإنشاء نظام رصد دولي تابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقيامها بدور تنسيقي بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتلتزم بلدي بالولاية الإقليمية، التي ستكون أول مهامها النهوض بذلك الصك من أجل الحصول على التصديقات اللازمة لدخوله حيز النفاذ. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، استضافت بيرو أيضا المؤتمر العام الأول للدول الأعضاء في الوكالة المعنية بحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ودعمت من خلال تدابير عملية منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، التي تهدف إلى منع الانتشار النووي في المنطقة.

وبيرو، كعضو في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم مأهولة بالسكان، تشدد على أهمية إنشاء مثل هذه المناطق نظرا لأهميتها في الإسهام في تعزيز السلم وتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، يبيّن بوضوح الحاجة إلى تعزيز مفهوم نصف الكرة الجنوبي الخالي من الأسلحة النووية القائم على أساس المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيولكو، وبييلندابا وبانكوك وراروتونغا. وسيشكل ذلك خطوة ملموسة نحو النهوض بعدم الانتشار النووي وتعزيز نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ومن شأن ذلك أيضا أن ييسر تنسيق المسائل المشتركة من قبيل مكافحة تلوث البيئة بالنفايات المشعة، وتعزيز القواعد المتعلقة بنقل هذه النفايات، وحماية الموانئ البحرية، وإعداد خطط لحالات الطوارئ، وذلك في جملة تدابير هامة أخرى.

البحر الكاريبي، ومقره في ليما، بوصفه منتدى للنقاش وتعزيز توافق الآراء بشأن ما يلزم الاضطلاع به من عمل مشترك إزاء المسائل الرئيسية التي يتضمنها جدول الأعمال الدولي. ومن الأهمية بمكان التشديد على ما أعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير عن المركز (A/55/169) من أنه قد باشر مشاريع تهدف إلى تعزيز فهم العلاقة بين الأمن والتنمية، وعزز دور المنظمة كحافز إقليمي على الأنشطة المتصلة بالسلام ونزع السلاح، وعمل كمنبر سياسي محايد للمناقشات بشأن مسائل الأمن والتنمية. بيد أن هذه القدرة تتوقف على توفر الموارد الكافية التي تتيح للمركز بلوغ أهدافه. ونحث الدول الأعضاء، وبخاصة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على مواصلة الإسهام في تعزيز هذا المركز وفي برنامج أعماله.

ويتعين علينا إحراز تقدم فيما يتعلق باتخاذ تدابير بناء الثقة بوصفها أساسا يُستند إليه في نزع السلاح الإقليمي والعام، مما يساعد على إعادة توجيه الموارد المالية الضخمة الجاري استخدامها حاليا لأغراض الأمن بحيث تُستخدم في تعزيز الرفاه والتنمية لجميع شعوب العالم. وسوف يؤدي اتخاذ هذه التدابير، إلى جانب إقامة نظام اقتصادي دولي مؤات ومتسم بالإنصاف قطعاً إلى فوائد حاسمة سواء بالنسبة للإنسان أو بالنسبة للنهوض بالتنمية أو للسلام والأمن الدوليين.

السيد نيهاموس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم يا سيدي، وأن أهنئ ميانمار من خلالكم، على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة لرئاسة أعمال هذه اللجنة. ونحن مقتنعون بأنكم ستكونون قادرين بما لكم من حنكة مشهود بها على كفاءة النجاح لأعمالنا. وأستطيع أنؤكد لكم أن اللجنة سوف تستمر في التمتع بتعاون وفدي. ونهني أعضاء المكتب الآخرين، ونعرب عن

وللتصدي لهذه المشكلات، يلزم وضع تدابير للتعاون الدولي ترمي إلى خفض، ومن ثم منع، انتشار هذه الأسلحة والإفراط في تكديسها، ومكافحة الاتجار غير المشروع بها ووقفه. ولدى التوصل إلى حلول يجب مراعاة السمات الخاصة بكل دولة على حدة.

وفيما يتعلق بمجالات نزع السلاح الأخرى، تسلم بيرو أيضاً بأهمية مواصلة العمل في سبيل القضاء نهائياً على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونرحب بانعقاد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في أيلول/سبتمبر الماضي. فاستمرار وجود هذه الأسلحة يؤدي لتفاقم التوتر، ويقوض الثقة، ويزيد من صعوبة جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للصراعات. كما تشكل الألغام الأرضية خطراً حقيقياً يهدد آلاف المدنيين الأبرياء الذين قد يقعوا ضحايا لها.

وتدل النتيجة التي تمخض عنها الاجتماع المذكور دلالة واضحة على توافر الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول لمواصلة إحراز التقدم صوب إضفاء العالمية على الاتفاقية وإتمام حظر هذه الأسلحة التي تفتك دون تمييز. وقد بلغنا خلال الاجتماع نبأ التقدم الكبير الذي أحرز والنتائج الملموسة التي تحققت في مجال تطهير الألغام وتدمير مخزونها. وقد انتهت اثنتان وعشرون دولة بالفعل من هذه العملية الأخيرة. وبالنظر إلى تجربة بيرو الخاصة، فإنها ملتزمة بالقضاء الكامل على هذه الأسلحة، وسوف تؤيد كما فعلت في الماضي إصدار الجمعية العامة إعلاناً يحث جميع الدول على توقيع اتفاقية أوتاوا أو التصديق عليها أو الامتثال لها بأسرع ما يمكن.

وتود حكومة بيرو أن تُبرز أيضاً الدور الهام الذي يؤديه ويمكن أن يستمر في أدائه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة

المتعدد الأطراف المتخصص لتعزيز نزع السلاح بكافة أشكاله.

وقد وعد رؤساء دولنا وحكوماتنا رسمياً في إعلان الألفية، الذي لم ينقض شهر على صدوره، بأن "لن ندخر جهداً في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب"، وتحقيقاً لهذه الغاية أكدوا مجدداً التزامهم بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل وعلى الاتجار غير المشروع في الأسلحة، ودعمهم للجهود المبذولة لترع السلاح على الصعيد الإقليمي. وولايتنا واضحة. ينبغي لهذه اللجنة أن تنفذ هذه التوجيهات الصادرة مباشرة من أعلى السلطات السياسية في المجتمع الدولي. ولا يمكننا أن نقدم معاذير أو اعتراضات.

ولذا يتعين علينا أن نخذو حذو رؤساء دولنا، الذين دعوا كل الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتدعم كوستاريكا بقوة مختلف المشاريع الرامية إلى القضاء نهائياً على هذا النوع القاسي والعشوائي من الأسلحة. ونرى أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يواصل دعم برامج إزالة الألغام والبرامج الرامية إلى تقديم المساعدة للضحايا وتوعية السكان المعرضين للخطر.

إن البيع العشوائي للأسلحة ييسر ويشجع عدم الاستقرار السياسي وانتهاك حقوق الإنسان. وترسانات الأسلحة الصغيرة تطيل أمد الصراعات وتجعل عملية السلام صعبة. وعلاوة على ذلك، فإن توافر الأسلحة الخفيفة يزيد من شدة عنف الجرائم العامة. وإزاء هذه الحقيقة، ينبغي أن نستفيد استفادة كاملة من الفرصة التي ستيحها المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه لوضع معايير ملزمة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها بصورة غير مشروعة. وينبغي لنا في ذلك المؤتمر، المزمع عقده في السنة

امتناناً للرئيس السابق، ممثل شيلي السفير ريموندو غونزاليز، على قيادته الممتازة للجنة خلال الدورة السابقة.

وقد جعلت كوستاريكا نزع السلاح على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية محورا لأنشطتها اليومية. فنحن بلد بلا أسلحة وبلا جيش. ولم ير أطفالنا في حياتهم طائرة مروحية هجومية أو دبابة أو سفينة حربية. فلدينا في بلدنا مدارس، لا ثكنات. ولم تسند كوستاريكا أمر أمنها الوطني لقوة السلاح، وإنما وضعت ثقها في القانون الدولي والآليات المتعددة الأطراف. ويتمثل الضمان الوحيد لأمن كوستاريكا في الحظر الوارد في ميثاق الأمم المتحدة على استعمال القوة، ومن ثم فقد وضعنا أمر حمايتنا في أيدي هذه المنظمة وآلياتها المتعددة الأطراف. ونحن نسلم في الوقت ذاته بأن كل دلالة على وجود حافز لحيازة الأسلحة إنما تتعارض مع أهداف السلام والأمن والتنمية، التي ينبغي أن توجه العلاقات الدولية في العالم الحديث. واليوم نرى كيف يشكل تكديس الأسلحة والذخائر عقبة حقيقية في طريق السلام وخطراً مباشراً يهدد أمن جميع الدول المحبة حقاً للسلام مثل كوستاريكا.

وبناء على ذلك فإن متابعة نزع السلاح العام والكامل من خلال صكوك دولية ملزمة قانوناً أمر بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي. وهذه الصكوك هي الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها عالم متزايد الأمان والاستقرار، ينهض فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي بمسؤوليتهم عن بناء عالم أفضل للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرى أن تدوين معايير دولية جديدة في مجال نزع السلاح واعتمادها ينبغي أن تكون له الأولوية العليا في جدول الأعمال الدولي. وتحاول كوستاريكا المشاركة بنشاط في عملية التدوين هذه وفي الإعداد التدريجي لمعايير دولية بشأن نزع السلاح. ولهذا السبب نحاول اليوم أن نجد مكاناً مناسباً في الهيئات الرئيسية المنوطة بها هذه المسؤولية، كمؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل

عمليات نقل الأسلحة لتنظر فيها جميع الوفود. وقد أعد هذه المدونة ١٩ شخصا من الأشخاص الفائزين والمؤسسات الفائزة بجائزة نوبل للسلام، بما في ذلك الرئيس السابق لكوستاريكا، السيد أوسكار أرياس سانشير. وهذه الوثيقة التي نشرت في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، متوفرة تحت الرمز A/54/766.

وتناشد كوستاريكا الدول لحظر نقل المعدات العسكرية والأفراد العسكريين فضلا عن الدعم المالي واللوجستي للدول التي تشارك قواتها العسكرية وشبه العسكرية أو الأمنية أو تسهم في انتهاك حقوق الإنسان. ونرى أن هذا الحظر ينبغي أن يمدد أيضا ليشمل الدول التي لا تحترم الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية والمدنية. ويجب حظر تصدير الأسلحة إلى البلدان التي لا تقدم تقارير عن عملياتها إلى الأمم المتحدة، وكذلك الدول التي لم توقع على الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. ونحن مقتنعون بوجوب إدراج كل هذه التدابير في اتفاق دولي ملزم.

وندرک تماما الخطر الذي تشكله بعض الأنشطة الإحرامية العابرة للحدود الوطنية على أصغر البلدان وأضعفها. ولهذا فإننا ندعم مبادرة الدول الجزرية الصغيرة الرامية إلى القضاء على الأنشطة الإحرامية المهددة لاستقرارها وأمنها. وندعم أيضا المبادرة الرامية إلى إعلان منطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

وتدين كوستاريكا في كل الأحوال استخدام وامتلاك الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها وتطويرها. ونرى أنه من وجهة النظر الأخلاقية والقانونية، لا توجد حالة على الإطلاق تبرر أو تبيح وجود هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل. إذ ما من دولة يحق لها أن تهدد بقاء الجنس البشري.

المقبلة، اعتماد تدابير عملية ولملموسة بغية منع نقل الأسلحة والذخيرة والتكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج إلى مناطق الصراع والأنظمة غير الديمقراطية التي تنتهك حقوق الإنسان، وتدعم الإرهاب أو ترتكب أعمالا عدوانية.

ووفقا لتفويض رؤساء دولنا، ينبغي لنا إنشاء آليات لجمع ومصادرة وتدمير الأسلحة الصغيرة الفائضة. ومن الضروري لنا أن نُدخل نظاما للمعلومات والتحقق لضمان عدم الانحراف بعمليات نقل الأسلحة المأذون بها على نحو سليم إلى غايات غير مشروعة. ومن الأساسي لنا تخفيض القدرة على إنتاج الأسلحة والشروع في عملية تحول جديّة في صناعة الأسلحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نقيم ضوابط وحدودا لإنتاج وامتلاك الأسلحة الصغيرة والاتجار بها في كل ولاية قضائية لنا، بغية الحيلولة دون استخدامها لأغراض الجرائم، والإرهاب أو التمرد.

ومما يثير القلق أن المصدرين الرئيسيين للأسلحة، من قبيل المفارقات، هم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والدول الصناعية الرئيسية. وتقع على عاتقهم مسؤولية خاصة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نرى أنه يتعين على البلدان التي تنتج وتسوق الأسلحة أن تمارس رقابة فعالة على صادراتها وأن تعتمد تدابير صارمة لمكافحة تصنيع الأسلحة والاتجار بها على نحو غير مشروع.

وبغية إيقاف الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة، لا بد من أن تنظم، على الصعيدين العالمي والإقليمي، حملة متعددة الجنسيات للتعاون والمساعدة الدولية الرامية إلى تعزيز نظم الرقابة الجمركية والحدودية، وإلى زيادة التنسيق مع قوات الشرطة وتحديد جميع الأسلحة المتوفرة. وفي هذا الصدد، قدمنا مشروع مدونة سلوك دولية بشأن

وأخيراً، يجب أن نتذكر العلاقة الإيجابية المتعددة الوجوه بين نزع السلاح والتنمية. وتخفيض النفقات العسكرية له أهمية خاصة للبلدان النامية. فمواردنا شحيحة، ولا يمكن أن نسيء إدارتها. وينبغي أن نستثمر بكثافة وبانتظام في مواردنا البشرية. وينبغي أن نناضل من أجل التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية. وفي هذا السياق، تمثل الجيوش عبئاً ثقيلاً على ميزانيتنا، بصرف النظر عن كونها مصدر دائم للتوتر والقمع. ونحن نحث اليوم على أن تستخدم الموارد الاقتصادية التي يستخدمها العالم حالياً لامتلاك الأسلحة التقليدية والنووية، في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفضل، وكذلك في العدل بين جميع الشعوب. وهذه هي المهمة الحقيقية لهذه اللجنة.

السيد بيبرس (مصر): السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيساً للجنة الأولى لهذه الدورة، معرباً عن كامل الثقة في إدارتكم لأعمالها بكل الاقتدار والفاعلية. كما أود أن أعبر عن تقديرنا لسلفكم السفير رايونديو غونزاليز لإدارته الحكيمة لأعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والخمسين. كما أتقدم لباقي أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابهم.

ويحدوني الأمل أن تسود أعمال هذه اللجنة خلال الدورة الحالية روح إيجابية، مثل التي سادت خلال أعمال المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الروح التي ساهمت في التوصل إلى توافق في الآراء واعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر، والتي تضمنت نتائج ملموسة غير مسبقة في مجال السعي نحو منع الانتشار ونزع السلاح النووي.

ومع بداية أعمال اللجنة الأولى وفي خضم موضوعات متعددة لترع السلاح على جدول أعمال اللجنة،

ونحن نناشد بقوة وحماس جميع البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إلى هذين الصكين بأسرع ما يمكن وبدون شروط. وإن إضفاء الطابع العالمي على هاتين المعاهدتين ضروري للغاية لضمان الأمن العالمي. ونحن نرحب بالنتائج الإيجابية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود هذه السنة ونؤكد من جديد أن عدم الانتشار ينبغي أن يكون مصحوباً بنظام تدريجي من الالتزامات يبلغ أوجه بنزع السلاح النووي الكامل. ولن يحقق الأمن العالمي إلا نزع السلاح النووي الكامل في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى عقد مؤتمر دولي في موعد مبكر لدراسة كيفية القضاء على الأخطار النووية، كما تمت التوصية بذلك في إعلان الألفية.

ونكرر التأكيد أيضاً على ضرورة أن تمارس الدول النووية أقصى درجات الحذر لتفادي إيجاد مصادر جديدة للتوتر أو الريبة. وفي هذا الصدد، لا نستطيع أن نخفي قلقنا بشأن تصميم ودراسة المنظومات الدفاعية للقذائف المضادة للقذائف. ويجب الإبقاء على الفضاء الخارجي للأنشطة السلمية لمصلحة البشرية جمعاء.

وكوستاريكا، بوصفها عضواً في منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية، تؤيد بقوة إنشاء وتوطيد مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويفخر بلدي بأن يكون طرفاً في معاهدة تلاتيلولكو التاريخية، التي أنشأت لأول مرة منطقة من هذا النوع، ونعرب عن تقديرنا للإسهام الإيجابي الذي تقدمه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في إحلال السلم والأمن العالميين. ولذا فإننا نناشد بقوة المجتمع الدولي أن يستجيب لرغبة الدول التي تريد إنشاء مناطق جديدة من هذا النوع.

السادسة من المعاهدة. كما نرحب باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، وهو الاقتراح الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الصادرة عن قمة الألفية. ونأمل أن ينعقد هذا المؤتمر في القريب العاجل باعتباره خطوة نحو تنفيذ مبادرة الرئيس حسني مبارك لعام ١٩٩٨ الخاصة بعقد مؤتمر دولي لبحث تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها، بالطبع، السلاح النووي.

إن المخاطر الناجمة عن التسليح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل تهدد البشرية جمعاء بنفس القدر، ومن ثم فإن المنطق يقتضي أن تتكاتف الجهود الدولية لتهيئة المناخ لوضع الآليات اللازمة لإزالة هذا الخطر والقضاء عليه نهائياً من خلال إطار عالمي. ويمثل مؤتمر نزع السلاح المحفل الدولي المناسب لهذا الأمر باعتباره الآلية التفاوضية لموضوعات نزع السلاح. وإننا نأسف لاستمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح طوال الأعوام الثلاثة الماضية في الاتفاق على جدول لأعماله، كما نأسف لاستمرار انعدام الإرادة السياسية خاصة لدى الدول النووية الخمس للدخول في مفاوضات جادة متعددة الأطراف تقود إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤمن بأن هذا الموقف، وخاصة في أعقاب نتائج مؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يتعارض مع التزاماتها وفقاً للمادة السادسة بوجه عام، وتلك التي اتخذوها خلال مؤتمر المراجعة السادس فحسب، وإنما يقلل أيضاً من شأن أهداف ومقاصد المعاهدة، ولذا فإننا نرى أن منهج العمل الدولي يجب أن يعمل في إطار الدوائر الأربع التالية.

أولاً، أهمية التوصل إلى معاهدة عالمية وغير تمييزية لحظر الأسلحة النووية وإلى معاهدة لحظر المواد الانشطارية بمفهومها الواسع الذي يتضمن المخزون منها.

نجد من الضروري إعادة التأكيد على أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح والتي حددتها بوضوح الوثيقة الختامية للدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح المعقودة عام ١٩٧٨، والتي احتل فيها موضوع نزع السلاح النووي الأولوية القصوى للجهود المبذولة لترع السلاح بصفة عامة، تتلوها أسلحة الدمار الشامل الأخرى ثم الأسلحة التقليدية. وستظل هذه الأولوية حاکمة لأعمالنا في إطار تعهداتنا، ونأمل سرعة الاتفاق على عقد دورة خاصة رابعة للجمعية العامة لترع السلاح، ونرى أهمية انعقادها في أقرب فرصة ممكنة.

لقد تجددت آمال الشعوب بانتهاء الحرب الباردة، وإشراق مرحلة جديدة يسودها السلام والأمن والاستقرار، يتراجع خلالها شبح الحرب النووية وخطر الدمار الشامل للإنسانية، ويتمكن خلالها المجتمع الدولي من نبذ العقائد العسكرية البالية المبنية على أساس مبدأ الردع النووي. ولكن للأسف الشديد، ما زالت الأسلحة النووية تزداد انتشاراً، ويستمر تحديث الترسانات النووية، وبقاء برامج نووية متطورة خارج نظام الضمانات. وما زالت دول تقاوم نداءات المجتمع الدولي بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع أنشطتها النووية للإشراف الدولي، وما زالت دول تتمسك بنظريات الردع النووي البالية.

وقد طرحت في هذا الإطار مبادرات عديدة للقضاء على الأسلحة النووية، منها مبادرة تحالف الأجنحة الجديدة والتي تشارك فيها مصر. ويشجعنا ذلك الدعم الكبير الذي حظي به قرار تحالف الأجنحة الجديدة طوال العامين الماضيين، ونأمل أن يعتمد مشروع قرار هذا العام بأغلبية ساحقة وذلك تعبيراً عن تنفيذ المجتمع الدولي لالتزاماته التي تعهد بها خلال مؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خاصة تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بإزالة أسلحتها النووية بالكامل وفقاً للمادة

الختامية لمؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تضمنت التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع مرافقها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يعد تأكيداً دولياً لخصوصية الوضع في الشرق الأوسط، وتأكيداً على استمرارية حجية وأهمية متابعة تنفيذ قرار مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتدرك مصر أن مواجهة خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط هو ضرورة ملحة لا يمكن التباطؤ أو التهاون في مواجهتها، ومن هذا المنطلق الثابت تعددت الجهود المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من التهديد النووي ومن خطورة استمرار منشآت نووية في المنطقة غير خاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحازت هذه المبادرات والجهود على تأييد دولي واسع، ومنها اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ لأول مرة قراراً حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويصدر القرار بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠. ثانياً، اعتماد الجمعية العامة سنوياً وبأغلبية ساحقة قراراً بشأن مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط ويطالب القرار إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالانضمام إلى المعاهدة دون تأخير، وأن تعلن نبذها للخيار النووي. ثالثاً، مبادرة السيد الرئيس محمد حسني مبارك في نيسان/أبريل ١٩٩٠ بالدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها درءاً لمخاطر هذه الأسلحة، وكامتداد طبيعي لدعوة مصر لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في المنطقة. رابعاً، اعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية سنوياً قراراً بتوافق الآراء بشأن تطبيق ضمانات

ثانياً، أهمية الإقرار باعتراف دولي بأن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية يمثل تهديداً للسلم والأمن الدولي.

ثالثاً، أهمية التوصل إلى ترتيبات دولية لضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية. ونتطلع إلى عمل جاد في مؤتمر نزع السلاح في هذا الاتجاه بحيث يتم التوصل إلى ترتيبات تتعدى في نطاقها القرارات ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) لكي يشتمل على عناصر الحماية الشاملة والمساعدات الضرورية وبالتالي تمتعها بعنصري المصدقية والردع.

رابعاً، أهمية التعامل الجاد مع موضوع وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي وذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح. وإننا نعرب عن أسفنا لإخفاق المؤتمر في التعامل مع هذا الموضوع، ونؤكد على ضرورة وقف سباق التسلح المدمر والمبدد لطاقت البشرية قبل أن يحتدم، فإذا لم ننجح حتى في التفاوض حول هذا الموضوع بشكل جدي حتى الآن، فهل يعني أننا سوف نقف مكتوفي الأيدي أمام تطور تكنولوجي خطير تسيطر عليه حفنة قليلة من الدول، وهل نتنظر حتى تحدث كارثة ثم نواجه آثارها.

إن الانطلاق إلى عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يبدأ بجهود إقليمية جادة تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وإخلاء العالم من أخطاره، وفي منطقتنا - الشرق الأوسط - فقد التزمت كافة دول الإقليم بتحقيق هذا الهدف السامي بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بما يترتب على هذا الانضمام من التزامات، باستثناء دولة واحدة هي إسرائيل التي رأت عدم التجاوب مع جهود المنطقة والاستمرار في التمسك بالخيار النووي مستندة في ذلك إلى نظريات ردع بالية. ولمواجهة هذا الموقف الجامد تضافرت الجهود الدولية لاعتماد الوثيقة

وفي تقديرنا، فإن الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل تمثل في الأهمية الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، فالأمن لا يجزأ. وعلى الرغم من تأييد مصر لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كسبيل لبناء الثقة، إلا أن تقييمنا لأعمال اجتماعات الخبراء الحكوميين المعنيين بالمسألة، بما فيها اجتماع الخبراء الأخير الذي عقد هذا العام، هو الفشل في توسيع نطاق السجل لكي يغطي الحيازة العسكرية والحيازة من خلال الإنتاج المحلي وكذا الفشل في إدراج فئات إضافية لأسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي يتعارض مع منطق القرار ٣٦/٤٣ لام بشأن إنشاء السجل ومن ثم استمرار السجل في القصور والجمود الذي يعمل به.

تؤمن مصر بأهمية تصدي المجتمع الدولي لكافة الأعمال التي يمكن أن تؤثر على أمن البشرية، خاصة حياة النساء والأطفال، وتدين استخدام تلك الفئات من النساء والأطفال كدروع بشرية أو الانتقام منهم بوسائل مختلفة في النزاعات المسلحة. ومن ثم تؤيد مصر انعقاد المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، باعتباره أحد الأدوات التي يمكن أن تسهم في تخفيف ورفع المعاناة عن المجتمع المدني الذي يتعرض لويلات الحروب. ولذا فقد شاركت مصر في الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر وستشارك في الاجتماعات التحضيرية القادمة، وذلك للمشاركة في وضع الأسس السليمة التي تضمن نجاح مؤتمر عام ٢٠٠١.

وفي هذا الصدد، نؤكد أن مسؤولية الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة لا تقع على الأطراف المتلقية فحسب، بقدر كونها مسؤولية قانونية وأدبية على الدول المنتجة والمصدرة لتلك الأسلحة والتي يجب أن تتخذ تدابير تصديرية صارمة في هذا الشأن.

الوكالة في الشرق الأوسط، يدعو فيه إلى أهمية تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة على كافة المنشآت النووية في الشرق الأوسط. كما ينظر المؤتمر العام سنوياً في بند مدرج على جدول أعماله بشأن القدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها. خامساً، اعتماد هيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل ١٩٩٩ المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي والتي شجعت إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. سادساً، تأكيد مؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في وثيقته الختامية، التي اعتمدت بتوافق الآراء، على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة، وذلك في إطار تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.

رغم هذه الجهود لم تستجب إسرائيل حتى الآن لمطالبة المجتمع الدولي لها بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع أنشطتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة. كما لم تستجب إلى كل المقترحات والمسااعي على الصعيدين الدولي والإقليمي لبدء التفاوض الجاد حول الجوانب الموضوعية والإجرائية لإحلال الشرق الأوسط من السلاح النووي وبقيّة أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يزيدنا إصراراً على ضرورة التقدم الجاد والفعال من أجل حماية منطقة الشرق الأوسط من ويلات الأسلحة النووية وبقيّة أسلحة الدمار الشامل.

إن الشفافية في التسليح تشمل الشفافية في جميع أنواع الأسلحة وتكنولوجيات التسليح، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، وأنها لا تقتصر على بعض فئات الأسلحة دون الأخرى، وذلك حتى يمكن لها أن تساهم في وضوح الرؤية حول تراكم جميع أنواع الأسلحة بشكل مفرط في أي دولة بما يهدد السلم والأمن الدوليين وضمان عملها كآلية للإنذار المبكر.

السيد بعباع (ليبيا): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة متمنيا لكم التوفيق والنجاح في القيام بمسؤولياتكم. ويطيب لي بهذه المناسبة أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ودعمه لكم في جهودكم من أجل إنجاح عمل اللجنة في هذه الدورة. كما لا يفوتني أن أهنيء أعضاء المكتب الآخرين الذين سيساعدونكم في القيام بمهامكم.

ويسعدني أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق للسيد دانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح لبيانه الشامل يوم أمس حول مختلف مسائل نزع السلاح والجهود التي تبذلها إدارته لخدمة قضايا نزع السلاح وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

لقد شهد المجتمع الدولي منذ اجتماعنا العام الماضي في هذه اللجنة تطورات في مجال نزع السلاح، بعضها إيجابي وبعضها سلبي، أشرت إلى أنها بإسهاب في كلمتكم الافتتاحية يوم أمس. ولعل في مقدمة الأحداث الإيجابية ما تضمنه إعلان قمة الألفية من تصميم زعماء العالم بأجمعهم على السعي للقضاء على مخاطر أسلحة التدمير الشامل وتخليص الشعوب من ويلات الحروب التي أودت بحياة أكثر من خمسة ملايين شخص في العقد الأخير من القرن العشرين بسبب نشوب الصراعات المختلفة التي غذتها مافيا السلاح وتجار الماس وغيرهم ممن لا هم لهم سوى زرع بذور عدم الاستقرار وشن الحروب لخدمة مصالحهم الجشعة.

وقد بينت التقارير الصادرة مؤخرا أن مبيعات الأسلحة في العالم وصلت إلى ٣٠,٣ بليون دولار خلال العام الماضي وهذا يمثل أعلى معدل زيادة منذ عام ١٩٩٦. ولاحظت هذه الدراسات ازدياد معدل الإنفاق العسكري في العديد من مناطق العالم، مما سينعكس سلبا على جهودنا لنزع السلاح.

في الوقت الذي نهتم فيه بموضوعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وحرصنا على المشاركة في الجهود الدولية التي تنظم وتحد من تداول هذه الأسلحة، ندرك أهمية الاستمرار في التناول الجاد لموضوعات نزع السلاح، وفي مقدمتها السلاح النووي باعتباره أكثر الأسلحة فتكا وتهديدا، وباعتبارها أولويات لا ينبغي أن يحجبها الاهتمام المتزايد بتناول موضوعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة أو الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو غيرها، مع تقديرنا لأهمية هذه الموضوعات وضرورة التعامل معها بأسلوب شامل وسليم.

وفيما يتعلق بمشكلة الألغام الأرضية، فمصر تعد من أكثر الدول في العالم تضررا من هذه المشكلة، حيث يصل عدد الألغام الأرضية المزروعة في الأراضي المصرية والمتفجرات الأخرى أيضا حوالي ٢٣ مليون لغم زرعتها القوى المتحاربة على الأراضي المصرية. هذا وفي إطار الجهود المصرية لمواجهة هذه المشكلة، فقد تعاونت مصر هذا العام مع وحدة الأمم المتحدة لأنشطة إزالة الألغام، قد أثمر هذا التعاون عن زيارة بعثة من هذه الوحدة لمصر خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠ تم بموجبها إعداد تقرير عن مشكلة الألغام المصرية. ونسجل هنا عميق تقديرنا لجهود هذه الوحدة، ونأمل في التعاون معها ومع كافة الدول المعنية لتطهير الأراضي المصرية من الألغام، والتي تقف عقبة منذ أكثر من خمسين عاما أمام التنمية وتحصد أرواح الكثير من الأفراد في مصر، خاصة النساء والأطفال والشيوخ.

وفيما يتعلق باتفاقية أوتاوا، فإن مصر ما زالت على موقفها منها - وذلك على الرغم من تقديرنا للهدف الإنساني للاتفاقية - وذلك لقصورها في التعامل مع كافة الجوانب المرتبطة بمشكلة الألغام بشكل متكامل وشامل، وهو الموقف الذي سبق وأن أشارت إليه مصر في الكثير من المحافل.

واحدة ترفض الانصياع لنداءات العالم بالانضمام إليها وتعرقل إنشاء منطقة لترع السلاح النووي في منطقتنا العربية، وأعني بذلك تل أبيب. فهناك صمت دولي رهيب حول القدرة النووية الإسرائيلية المتنامية. إن الرعب النووي الذي تمارسه تل أبيب في منطقتنا يشكل خطراً على السلام الإقليمي وعلى السلام العالمي برمته، ويهدد كامل الشعب العربي من المحيط إلى الخليج بكارثة نووية، ذلك لأن المنطقة العربية لا تزال تعاني من اختلال أمني كبير وخطير بسبب حيازة تل أبيب لأكثر من ٢٠٠ قنبلة نووية، ناهيك عن الأسلحة التقليدية الفتاكة، وتطويرها المستمر لأسلحة الدمار الشامل الأخرى البيولوجية والكيميائية، بتشجيع من دولة نووية كبرى تقوم سياستها على الكيل بمكيالين وتساعد تل أبيب على تطوير ترسانتها النووية وفتح معاملها للعلماء الإسرائيليين للإطلاع على آخر تقنية إنتاج أسلحة الدمار الشامل، بينما تلجأ هذه الدولة إلى فرض عقوبات على دولة أخرى في المنطقة وابتزاز دول أخرى، وعرقلة حصولها على التقنية النووية لاستخدامها حتى في الأغراض السلمية.

إن تل أبيب، بمباركة من هذه الدولة العظمى، تواصل تعزيز قدراتها النووية في الأرض والبر والبحر، إذ كشفت صحيفة "صنداي تايمز" اللندنية منذ عدة أسابيع عن أن تل أبيب حصلت على ثلاث غواصات من دولة أوروبية كبيرة وهي من طراز "دولفين" قادرة على حمل صواريخ "كروز" وإطلاق رؤوس نووية وإصابة الأهداف على مسافة تصل إلى ٩٠٠ ميل. وقد تم بالفعل إجراء اختبارات ناجحة مؤخراً لإطلاق هذه الصواريخ من هذه الغواصات في المحيط الهندي.

إن نظام تل أبيب المدجج بكل أنواع السلاح المسلح للغاية هو عبارة عن إسبارطة العصور الحديثة التي يقوم جيشها الآن كما نشاهد يومياً، وخلال الأيام القليلة

وكان الحدث المهم الثاني هو الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه عند انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في شهر أيار/مايو الماضي في نيويورك، والمصادقة على وثيقة وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها خطوة مهمة للأمام لتحقيق حلم البشرية بعالم يسوده السلام بلا مخاطر نووية. ونحن بهذه المناسبة نرحب بالالتزام السياسي بعيد المدى الذي قطعه الدول النووية الخمس الكبرى على نفسها في هذه الوثيقة وذلك بالعمل من أجل الإزالة التامة لترسانتها النووية التي يزيد عددها على ٣٥ ٠٠٠ رأس نووي. ونأمل أن تشرع هذه الدول قريباً في الإيفاء بالتزامها كخطوة أولى في سبيل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وتقديم المساعدة الفنية للدول غير النووية لمساعدتها في الاستفادة من الطاقة الذرية في الأغراض السلمية طبقاً لما تنص عليه أحكام المعاهدة في هذا الشأن.

إن نظام عدم الانتشار لا يمكنه البقاء إلا إذا اتفقت الدول النووية الكبرى على خطة لترع السلاح النووي تدريجياً وتدميره في النهاية حتى يمكن للسلام والأمن الدوليين أن يتعززا.

كما أنه إذا أريد تعزيز بقاء الثقة يجب إزالة حالة التأهب القصوى بالنسبة للأسلحة والصواريخ النووية للدول الكبرى، وسحب هذه الأسلحة من القواعد المقامة في الأراضي الأجنبية والمياه الدولية، والكف عن اتباع سياسة الكيل بمكيالين بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بالتسلح النووي، وكذلك تخصيص الأموال التي تنفق الآن للمحافظة على الترسانة النووية للدول العظمى من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب الفقيرة، وخاصة القضاء على الأوبئة واستئصال الفقر وتحسين الصحة والتعليم.

بالرغم من تأكيد المجتمع الدولي على أهمية معاهدة عدم الانتشار وضرورة تحقيق عالميتها. إلا أن هناك جهة

الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو قاطع بالقضاء التام على ترساناتها النووية.

وتؤكد الحكومة النرويجية الالتزامات التي تمت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وأنها ستنفذ النتائج التي توصل إليها المؤتمر. ونرى أنه ينبغي لجمعية الألفية أن تؤكد مجدداً على نتائج المؤتمر الاستعراضي وتدعمها. والتحدي الذي يواجهنا الآن هو أن نبنى على النتيجة الملموسة التي توصل إليها المؤتمر وأن نترجم الكلمات إلى أعمال محددة. وينبغي النظر إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر كأساس لاتخاذ خطوات عملية ومنهجية وبذل جهود منتظمة وتقديمية لتحقيق أهداف نزع السلاح التي تتوخاها المعاهدة.

وتوفر لنا عملية معاهدة عدم الانتشار الإطار الذي نحتاجه. ونحن ندعو جميع الدول إلى العمل على نحو فعال لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ التدابير والخطوات العملية المتفق عليها. ونأمل من النتائج الهامة التي حققها المؤتمر الاستعراضي أن تحمل تلك الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاق على مراجعة موقفها. وما برح الالتزام العالمي بالمعاهدة والامتنال الكامل من جانب جميع الأطراف بأحكامها هو السبيل الأمثل لمنع انتشار الأسلحة النووية.

إن الإشارات المرسلّة من مفاوضات نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تتسم بأقصى درجات الأهمية لا في سياق نزع السلاح النووي على المستوى الثنائي فحسب، وإنما في سياق الجهود العالمية المبذولة لكبح أي مزيد من الانتشار للأسلحة النووية.

وإننا نرحب بتصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثاني) في هذا العام. وكان هذا التصديق مساهمة

رئيساً للجنة الأولى. وأستطيع أن أؤكد لكم دعمنا لكم وتعاوننا معكم.

هذه هي الجمعية العامة الأولى في القرن الحادي والعشرين. وقد أعرب رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية، عن عزمهم على النضال من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. ومهمتنا هي المشاركة في تحقيق هذه الرؤيا. والإرادة السياسية هي مفتاح التقدم. فلنجعلها بداية جديدة لجهودنا لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح.

وأود أن أركز على عدد محدود من القضايا التي ترى النرويج أنه ينبغي إيلائها أولوية خاصة في عملنا.

إن التهديدات التي حفزت على السعي إلى إحراز تقدم في نظام عدم الانتشار النووي منذ أربعة عقود ما زالت حقيقية حتى اليوم. وما زال هدفنا النهائي هو نزع السلاح النووي الكامل. وتشديد التمسك بالصكوك الدولية والامتنال لها أمر ضروري لتحقيق هذا الهدف. وإذا فشلنا في الحد من الأهمية الاستراتيجية للأسلحة النووية، فإن جهودنا الرامية لتحقيق عدم الانتشار ستذهب سدى.

وتعطي النتائج الناجحة التي حققها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سبباً للتفاؤل من جديد. وقد أكد المؤتمر مرة أخرى أهمية سلامة المعاهدة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وقد حددت خطوات عملية أخرى لبذل جهود منتظمة ومتوالية على طريق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار كما تم الاتفاق عليها.

ويشكل برنامج العمل الذي حدد في الفقرة ١٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ نتيجة ملموسة من نتائج المؤتمر. وإننا نرحب على الأخص بالالتزام الذي تعهدت به

من أجهزة التفجير النووي. وما برح إبرام هذه المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح يشكل أولوية عليا بالنسبة للنرويج. وقد آن الأوان للتوصل إلى حلول توفيقية في جنيف. ونأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير المقبل من الاتفاق على برنامج عمل يتضمن البدء فورا في التفاوض على هذه المعاهدة، بهدف إبرامها في غضون خمس سنوات.

وهناك ضرورة أيضا لمعالجة مشكلة المخزونات الخاصة بالمواد الزائدة عن الحاجة المستعملة في إنتاج الأسلحة، والمخزونات العسكرية واليورانيوم العالي التخصيب للأغراض غير التفجيرية، والتي تشكل جميعا خطر الانتشار. وينبغي مناقشة هذه المشاكل مقترنة بعملية مستقلة لأي شكل من أشكال التفاوض في جنيف لخطر إنتاج المواد المشعة أو من خلال تلك العملية.

لقد كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من بين ٢٥ معاهدة أساسية متعددة الأطراف عُرِفَتْ مقدما من جانب قمة الألفية بوصفها الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. ونحن نرحب بقرارة البرلمان في الاتحاد الروسي بالتصديق على المعاهدة. وندعو جميع الدول، ولا سيما الدول التي يعد تصديقها شرطا مسبقا ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، أن تواصل جهودها لضمان سريان المعاهدة في وقت مبكر.

ويسرنا أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار قد وضع مشكلة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على جدول أعمال نزع السلاح الدولي. وما زلنا نلح على ضرورة إجراء مزيد من خفض الأسلحة التكتيكية النووية. ويمكن نشر الأسلحة النووية التكتيكية بسرعة كما يمكنها أن تقوم بدور مزعزع للاستقرار السياسي في المناطق الخاضعة للصراع. ومن الضروري للغاية ضمان أن يصبح التحكم في هذه الأسلحة وخفضها جزءا من عملية أشمل لترع السلاح.

هامة في تحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا جاهدين. ويتسم دخول ستارت الثاني حيز النفاذ في وقت مبكر وتنفيذه بالكامل والانهاء من المفاوضات المتعلقة بستارت الثالث بهدف إجراء خفض استراتيجي ملموس آخر بأهمية عظيمة لعملية نزع السلاح النووي. وإننا نشجع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على التفاوض وتنفيذ التدابير الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية.

وفي رأينا أن تعاظم الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بقدراتها النووية وتنفيذ الاتفاقات وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار يمكن أن تكون خطوات هامة تفضي إلى نزع السلاح النووي، كما أقره أيضا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

إن المفاوضات المتعلقة بستارت الثالث وتدابير الشفافية المحددة الخاصة بالمخزونات الاستراتيجية تشكلان معا مبادرات من شأنها أن تعبر عن تقلص الاهتمام بالأسلحة النووية وتسهم إسهاما ملموسا في تحسين مناخ التعاون الدولي من خلال إبداء الالتزام بالمتابعة العملية للخطوات التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

وتعد معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي، كما تسهم في عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة بشكل أوسع نطاقا. وإننا نرحب بتأكيد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة مجددا على استمرار التزامهما بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وبتعزيز المعاهدة والحفاظ عليها واستمرارها. وإننا نحث الأطراف على مواصلة تعاونهما على هذا الأساس.

ويتمثل العنصر الأساسي في استراتيجية شاملة لاحتواء الأسلحة النووية والقضاء عليها في إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد المشعة لغرض إنتاج أسلحة نووية أو غيرها

باستعراض الخيارات المتاحة أمام الحلف في مجال السياسة لدعم تدابير بناء الثقة وبناء الأمن، والتحقق، ومنع الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح. وبوصف النرويج عضوا في المنظمة، فإنها لا تزال تقدم الدعم لهذا الاستعراض وتسهم فيه بنشاط على سبيل الأولوية بوصفه جزءا من الجهود التي نبذلها تعزيزا لتوسيع نطاق عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي وجعلها أكثر شمولا وقابلية للتحقق. وتؤيد النرويج بشدة تعزيز الجهود التي تبذل لمكافحة انتشار القذائف واستخدام تكنولوجيا القذائف لصنع أسلحة الدمار الشامل. وقد أثارت التجارب التي أجريت مؤخرا على تحليل القذائف مرة أخرى الحاجة الماسة إلى الحد من هذا الانتشار.

ونرى من الضروري وضع معايير دولية مشتركة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالقذائف. وينبغي أن تشمل هذه المعايير تحديد السلوك المقبول وغير المقبول إزاء استحداث القذائف وتكنولوجيا القذائف وإنتاجها وتكديسها أو غير ذلك من وسائل اقتنائها. وتشارك النرويج مشاركة نشطة في المباحثات الجارية عن كيفية تحسين التدابير اللازمة لمنع انتشار القذائف وزيادة فعالية هذه التدابير، بما فيها تشديد قيود التصدير، فضلا عن إعداد تدابير بناء الثقة ذات الصلة، وذلك من خلال جملة أمور منها تدابير الشفافية أو الوقف الاختياري للتجارب. ونرحب بالمبادرات المتخذة في هذا المجال ونتطلع إلى المشاركة في العمل على وضع تدابير فعالة لمنع انتشار استخدام القذائف لأغراض أسلحة الدمار الشامل.

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن انتشار الأسلحة البيولوجية يمثل على نحو متزايد مشكلة أمنية دولية، سواء بالنسبة للصراعات فيما بين الدول أو بوصفها بُعدا من الأبعاد المحتملة للإرهاب. لذلك تتزايد أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن نظام للتحقق فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة

وقد تكون الشفافية المطردة فيما يتعلق بالأسلحة غير الاستراتيجية هي الخطوة الأولى، كما ستكون تدبيرا هاما لبناء الثقة. وستمثل الخطوة الثانية في وضع برنامج لتدمير الرؤوس الحربية النووية مدعم بإجراءات ثنائية للتحقق. ومما له أهميته الإعلان المنفرد لكل من الولايات المتحدة وروسيا في عام ١٩٩١ بسحب أسلحتهما النووية التكتيكية وتدميرها بالأهمية وينبغي تأكيده مجددا، وتحديد جدول زمني لتنفيذه.

وتستند مشاركة النرويج النشطة في الجهود الدولية لترزع السلاح على فرضية منطقية مفادها أن الأمن العالمي يمكن تحقيقه على أفضل وجه بالتماس الأمن القومي من خلال الجهود المشتركة. وهذا هو السبب في أن سياستنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار جزء لا يتجزأ من سياستنا الأمنية. فإذا نجحنا في وضع ترتيبات عالمية وإقليمية أمنية دائمة، فلا بد من أن تلتزم جميع البلدان التزاما صارما بقواعد ومؤسسات تنشأ بموجب أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار الدولية. ولذلك ينبغي أن تكشف الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتدمج في أولويات السياسة الأمنية لجميع البلدان.

وسيؤدي تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار دورا رئيسيا في تحقيق الأهداف الأمنية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتقوم المنظمة كجزء من النهج الواسع الذي تنتهجه إزاء الأمن بالدعم النشط لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، سواء في ذلك الأسلحة النووية أو التقليدية. ولا تزال المنظمة على التزامها بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وعكس مسار هذا الانتشار، حيثما حدث، عن طريق الوسائل الدبلوماسية.

وقد التزم أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي في مؤتمر قممتها المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٩، في واشنطن،

ونرحب بتعهد الدول الأعضاء، من خلال إعلان الجمعية العامة بشأن الألوية، بالقيام بجهود متضافرة لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. بيد أنه حتى لو تم القضاء على جميع عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، ستبقى المشكلة التي تمثلها المخزونات الفائضة من الأسلحة الصغيرة وحيازتها بطريقة غير مشروعة. وقد أيدت النرويج غربي أفريقيا وجنوبها، فضلا عن ألبانيا، وقدمت الدعم المالي لمراكز نزع السلاح الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. كما تؤيد النرويج بشكل فعال مختلف المبادرات التي تتصدى للمشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة في أوروبا ضمن نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن تؤدي دورا هاما في معالجة المصادر الكامنة للصراعات ومشاكل الأسلحة الصغيرة على نحو شامل. وقد قدمنا لذلك دعما ماليا للصندوق الاستئماني لتقديم الدعم لمنع وتقليل انتشار الأسلحة الصغيرة التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي. ونأمل أن تقدم الدول الأعضاء الأخرى أيضا التبرعات لهذا الصندوق.

وكان للنرويج شرف رئاسة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، الذي انعقد في جنيف الشهر الماضي. وكان من الأمور اللافتة للنظر والمشجعة للغاية المشاركة النشطة على وجه الخصوص من جانب البلدان المتضررة من الألغام والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة من خلال الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية. وبصديق زهاء ١١٠ دول على الاتفاقية، فإنها تكون قد قطعت شوطا طويلا صوب العالمية في فترة قصيرة من الزمن نسبيا. وينبغي أن ينصب تركيزنا الآن على إتمام تنفيذ مختلف أحكام هذه الاتفاقية بكفاءة.

البيولوجية والتكسينية يتسم بالفعالية والموثوقية. ولا تزال النرويج على التزامها العميق بإتمام المفاوضات الجارية على صعيد فريق الدول الأطراف المخصص في جنيف بأسرع ما يمكن، ولكن ليس بأي ثمن. فلا يجب المساس بالمعايير القائمة لنظم التحقق. بل يلزمنا التوصل إلى نتيجة يمكن أن تعمل بحق على تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد بلغنا الآن مرحلة في هذه المفاوضات أصبحت الإرادة السياسية فيها ضرورية للتوصل إلى نتيجة نهائية.

والأسلحة الصغيرة والخفيفة هي الأسلحة الشائع استخدامها في الصراعات المسلحة، والمسؤولة عن إحداث أكبر عدد من الخسائر في الأشخاص. وهي تزيد من احتمال نشوب الصراعات في حالات التوتر، وتزيد من شررها إذا بدأت، وتجعل من العسير الإفاقة من آثارها بعد أن تنتهي. ونحن نواجه تحديا مشتركا في هذا الصدد، فالمشاكل التي يسببها انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدامها دون ضابط بادية للعيان في أنحاء العالم.

وتلقى مسألة الأسلحة الصغيرة لحسن الطالع مزيدا من الاهتمام الدولي. وتتجلى هذه الحقيقة في قرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة أن يدعم اتخاذ المبادرات وبذل الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي أن يأخذ المؤتمر أيضا بنهج واسع في التصدي لمشكلات الأسلحة الصغيرة، فهي مشكلات متعددة الأوجه وتتعلق بتخصصات متعددة. وتقود النرويج الأمين العام في رأيه الذي أعرب عنه في تقرير الألوية، من ضرورة توجيه الدعوة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لأن تشارك في المؤتمر مشاركة كاملة. إذ تتمتع المنظمات غير الحكومية بالخبرة والدراية الفنية اللتين لا غنى عنهما سواء للمؤتمر أو للأعمال التحضيرية التي تسبقه.

ولم يحقق مؤتمر نزع السلاح أي عمل هام مع أنه في عامه الرابع. ويعكس الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح تفاوتاً في المصالح والحقائق السياسية يتعدى نطاق المؤتمر ذاته ولا يمكن له أن يحلّها. وبغض النظر عن حالة الجمود الراهنة، فإن المؤتمر أيضاً بحاجة إلى إصلاح عاجل. وتتمثل المسألة الملحة في توسيع نطاق العضوية. وقد كان من رأي النرويج منذ أمد طويل السماح بانضمام أي بلد يود الانضمام إلى ذلك المنتدى. وإذا كنّا ندّعي التفاوض بهدف التطبيق العام، فعلياً أن نفتح الباب للمشاركة العامة. وأي شيء خلاف ذلك لا يمكن تبريره من الوجهة السياسية.

وإصلاح النظام الداخلي وأساليب العمل ضروري لقيام هذا المؤتمر بمهمته على الوجه المناسب. وينبغي النظر في إلغاء قاعدة توافق الآراء، ولو على الأقل بالنسبة للمسائل الإجرائية. ومن المهم التعجيل بعملية الإصلاح تجنباً لحالة يصبح فيها مؤتمر نزع السلاح عاجزاً عن التصدي للشواغل الحقيقية أو معالجة التحديات ذات الصلة بنزع السلاح وتقييد الأسلحة. فوجود مؤتمر نزع السلاح ليس غاية في حد ذاته. بيد أن كثيراً من المشاكل لا يمكن تناولها إلا على صعيد متعدد الأطراف، والقلق الذي يساورنا بشأن مؤتمر نزع السلاح بوصفه مؤسسة ينبع من إيماننا الراسخ والتزامنا بالعمل المتعدد الأطراف.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن احتمالات إحراز التقدم يتوقف على الالتزام بالأهداف السياسية المشتركة. فلنعمل خلال الشهر القادم على التركيز على خطوات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز نظام الأمن في الألفية الجديدة. وسيشكّل هذا الهدف من مشاركتنا في هذه اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

ويتمثل الهدف العام في الحيلولة دون وقوع إصابات جديدة وإزهاق للأرواح وفي تقديم دعم للناجين. وينبغي أن ينصب تركيزنا على الأنشطة العملية الميدانية المتعلقة بإجراءات تطهير الألغام. وللحفاظ على الزخم الذي اكتسبناه والتمكن من مواصلة حشد الموارد اللازمة لهذه الأنشطة في الميدان، يلزمنا أيضاً الاضطلاع بعملية متواصلة متعددة الأطراف وقيام جهات دولية للتنسيق. لذلك فإن النرويج تؤيد بشدة برنامج العمل الذي يتفّذ بين الدورات الجاري الاضطلاع به في جنيف ضمن إطار الاتفاقية.

وقد كان لعملية أوتاوا واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد أثر هام وملاموس. فقد تم تحديد معيار دولي وأثبت جدواه. ويتبين هذا في تزايد عدد الحكومات المنضمة إلى الاتفاقية والتي تنفذها تنفيذاً كاملاً، وفي انخفاض استخدام الألغام المضادة للأفراد، والمهبوط الحاد في إنتاج هذه الألغام، والتوقف شبه الكامل في الاتجار في الألغام، وزيادة تدمير المخزون من الألغام المضادة للأفراد، والزيادة في تمويل الإجراءات المتصلة بالألغام، وتناقص عدد ضحايا الألغام، وتطهير مساحات أكبر من الأراضي من الألغام. ومن الضروري كفالة تمويل مستدام وخال من المفاجآت في المستقبل للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل النرويج التزامها بتخصيص ١٢٠ مليون دولار على مدى فترة خمس سنوات.

وأود أن أبدي ملاحظة أخيرة بشأن الأسلحة التقليدية. فنحن مواجهون بشاغل سياسي وإنساني متزايد يتعلّق بالآثار العشوائية لمخلفات الحرب المتفجرة. ولذلك فإننا نحيط علماً مع الاهتمام بالمبادرات الرامية للتصدي لهذه المسألة الهامة في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ويجب أن نلتمس طريقة للجمع بين الفائدة العسكرية وبين المقبولية من الوجهة الإنسانية.